مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (22) – العدد الرابع – أكتوبر 2021

البعد الأمنى لظاهرة اللجوء السياسى فى العالم العربى

The security dimension of the phenomenon of political asylum in the Arab world

د/ رضا محمد هلال
مدرس العلوم السياسية بمعهد أكتوبر العالى للاقتصاد
مدينة الثقافة والعلوم 6 أكتوبر

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/

ملخص : البعد الأمنى لظاهرة اللجوء السياسى فى العالم العربى

تسعى الدراسة لمعالجة وتحليل الإشكالية التالية: **تشكل ظاهرة اللجوء السياسى فى العالم العربى تهديدا وخطرا على أمن الدول العربية المضيفة للاجئين وعلى الأمن القومى العربى عموما.** وهناك عدة تساؤلات مرتبطة بالاشكالية السابقة أهمها: هل تعتبر ظاهرة اللجوء السياسى خطراً أمنياً أم تحديا انسانياً ؟؛ وماهى تداعيات موجات اللجوء السياسى العربية على أمن واستقرار الدول العربية المضيفة ؛ وماهى المقترحات اللازمة لتخفيف والحد من التأثيرات والتداعيات السلبية لهذه الظاهرة على الأمن الوطنى لهذه الدول والأمن القومى العربى عموما ؟.

وجرى تقسيم الدراسة إلى : أولا : تعريف مفهومى الدراسة وهما الأمن القومى واللجوء ؛ وثانيا : مساهمات بعض المدراس السياسية فى تفسير البعد الأمنى لظاهرة اللاجئين ومن أبرزها مدارس: المثالية والواقعية التقليدية الجديدة وكوبنهاجن وباريس . وثالثا: أسباب وعوامل تزايد موجات اللجوء فى العالم العربى.

وعرضت الدراسة على ضوء ما كشفت عنه من أوجه قصور وضعف فى التعامل العربى والدولى مع قضية اللاجئين العرب – عدة مقترحات وتوصيات من أهمها: ضرورة قيام النظم السياسية فى الدول العربية بتطبيق كامل لمبادىء وقيم الحوكمة الرشيدة والمواطنة ؛ والتعايش السلمى؛ والتسامح وقبول الآخر داخل حدود الدول العربية بما فى ذلك بين الأقليات الإثنية ومشاركتها فى كافة الأجهزة التنفيذية والمنتخبة؛ وتعزيز العلاقات العابرة للحدود بين كافة تنظيمات المجتمع المدنى والأحزاب السياسية العربية والجمعيات الأهلية العربية ؛ وضرورة العمل على التنفيذ الكامل والشامل لمبادرة البرلمان العربى بشأن حماية حقوق اللاجئين السوريين والصادرة فى عام 2018.

الكلمات الدالة: الأمن القومى؛ اللجوء؛ اللاجئين العرب؛ سوريا؛ تركيا؛ إسرائيل؛ المواطنة .

Abstract:

The security dimension of the phenomenon of political asylum in the Arab world

the study presented the following problem: The phenomenon of political asylum in the Arab world constitutes a threat and a threat to the security of the Arab countries hosting refugees and to Arab national security in general. There are several questions related to the previous problem, the most important of which are: Is the phenomenon of political asylum a security threat or a humanitarian challenge? What are the main reasons and motives that led to the growth and increase of the phenomenon of political asylum in the Arab region? What are the positions and policies of the major powers and states? And what are the repercussions of the waves of Arab political asylum on the security and stability of the Arab host countries? , What are the necessary proposals to mitigate and limit the negative effects and repercussions of this phenomenon on the national security of these countries and Arab national security in general?

The study relied on the contributions of approaching systems analysis to study the causes, dimensions and security repercussions of the refugee phenomenon on the national security of the host Arab countries and Arab national security in general. The study was divided into: First: Defining the two concepts of the study, namely, national security and asylum; Second: The contributions of some political schools in explaining the security dimension of the refugee phenomenon, the most prominent of which are the schools of idealism, neo-traditional realism, Copenhagen and Paris. Third: The reasons and factors for the increasing waves of refugees in the Arab world.

The study presented several proposals and recommendations, the most important of which are: the political systems in the Arab countries to fully implement the principles and values of good governance and citizenship; peaceful coexistence; tolerance and acceptance of the other within the borders of Arab countries, including among ethnic minorities, and their participation in all executive and elected bodies; strengthening cross-border relations between all civil society organizations, Arab political parties, and Arab NGOs; And the need to work on the full and comprehensive implementation of the Arab Parliament’s initiative on protecting the rights of Syrian refugees, issued in 2018.

Keywords: National security; Seek refuge; Arab refugees; Syrian Arab Republic; Turkey; Israel; Citizenship.

أسهمت عوامل وأسباب عدة فى تنامى ظاهرة اللجوء السياسى فى العالم العربى أهمها: الاحتلال الاسرائيلى لفلسطين والجولان وجنوب لبنان وقيامه بطرد ملايين السكان قصرا من أراضيهم وسلب ممتلكاتهم؛ واندلاع وانتشار ثورات الربيع العربى فى كل من سوريا واليمن وليبيا وامتدادها مؤخرا إلى كل من لبنان والعراق وقيام تركيا بتهجير آلاف الأسر السورية ونقلها من ديارهام واستخدام بعضهم " كجنود مرتزقة لزيادة حدة الحرب والصراع المسلح فى ليبيا؛ علاوة على تغير استجابة المجتمع الدولى فى التعامل مع ظاهرة اللجوء السياسى الناتجة عن الصراعات والحروب الإثنية فى الدول النامية .

ونظرا لكثافة موجات اللجوء السياسى فى المنطقة العربية أصبحت بعض دول المنطقة أمام نوع جديد من التهديدات والمخاطر الأمنية غير العسكرية وذات طابع مجتمعى – بشرى؛ مما يتطلب معالجة جديدة واستجابة مختلفة لمواجهة هذه التهديدات إما بالاستناد لجهود فردية خاصة بالسياسات والإجراءات والآليات على المستوى الوطنى الداخلى ؛ أو /و السياسات والبرامج والآليات الجماعية الإقليمية أو الدولية لدرء جميع هذه المخاطر والتهديدات بصورة جماعية .

المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة :

أصبح اللجوء السياسى يشكل تهديدا لأمن واستقرار عدد من الدول العربية المضيفة المحيطة والقريبة من مناطق الصراع والحروب فى العراق وليبيا واليمن وسوريا والسودان خلال الفترة الممتدة بين عامى 2003 و2020 – وهو ما يعنى تحول اللاجئين السياسيين إلى تهديد أمنى لاستقرار الدول المتواجدين على أراضيها من جهة وتهديد أمنى للأفراد والمجتمعات ؛ وهو ما يجعل قضية اللاجئين مصدر إزعاج لحكومات الدول العربية المضيفة لهؤلاء اللاجئين.

على ضوء ما سبق ، وفى ظل سياق المعالجة العلمية لظاهرة اللجوء السياسى فى العالم العربى وارتباطها بقضية الأمن سيتم طرح الإشكالية التالية: **تشكل ظاهرة اللجوء السياسى فى العالم العربى تهديدا وخطرا على أمن الدول العربية المضيفة للاجئين وعلى الأمن القومى العربى عموما.**

وللتفصيل فى البحث وانطلاقا من هذه الإشكالية؛ تتفرع التساؤلات التالية:

– هل تعتبر ظاهرة اللجوء السياسى خطراً أمنياً أم تحديا انسانياً ؟.

– ماهى الأسباب والدوافع الجوهرية التى أدت لتنامى وتزايد ظاهرة اللجوء السياسى فى المنطقة العربية؟ .

– ماهى مواقف وسياسات القوى والدول الكبرى والسياسات الاسرائيلية والتركية تجاه ظاهرة اللجوء السياسى العربية عموما وتجاه اللجوء الفلسطينى والسورى على وجه الخصوص؟.

– وماهى تداعيات موجات اللجوء السياسى العربية على أمن واستقرار الدول العربية المضيفة وبصفة

خاصة دول مثل مصر والأردن ولبنان المجاورة لمناطق الحروب والصراعات المسلحة فى فلسطين والعراق والسودان وسوريا واليمن وليبيا ؛ وماهى المقترحات اللازمة لتخفيف والحد من التأثيرات والتداعيات السلبية لهذه الظاهرة على الأمن الوطنى لهذه الدول والأمن القومى العربى عموما ؟.

الإطار المنهجى للدراسة :

تعتمد الدراسة على مساهمات اقتراب تحليل النظم لدراسة الأسباب والأبعاد والتداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء على الأمن الوطنى للدول العربية المضيفة والأمن القومى العربى عموما . وفيما يلى بيان بكيفية استخدام وتوظيف هذه الإقترابات فى الدراسة:

أ- **استخدام نظرية النظم فى دراسة قضايا اللاجئين والأمن القومى** من أبرز النظريات التى استطاعت أن تحقق قبولا عاما وواسعا فى الأوساط الأكاديمية المتخصصة فى السنوات الأخيرة لتفسير أسباب ودوافع وتأثير ظاهرة اللاجئين على الأمن العربى ، والتى يمكن فى إطارها تصميم إطار علمى مقبول يتم فيه تفسير وتحليل سلوك ومواقف الأطراف المحلية الوطنية أوالداخلية والدول الإقليمية المحيطة والدول الكبرى من قضية اللاجئين فى المنطقة العربية ؛ وكذلك تفسير تداعيات وآثار هذه الظاهرة على الأمن الوطنى للدول العربية والأمن القومى العربى عموما **.وسيتم توظيف المحاور الرئيسية لهذا الاقتراب على النحو التالى :**

1) النظام الداخلى : وهو ذلك البناء الأشمل الذى يتكون من مجموعة المكونات والمؤسسات الداخلية الفرعية التى تعتمد فى صيغ إنجازها لوظائفها على بعضها البعض، ومن ديمومة إنجازها لوظائفها تنجم الوظيفة العامة للنظام أى اتخاذ القرارات وترجمتها إلى واقع ملموس.

2) البيئة المحيطة للنظام: ويُقصد بها مجمل تلك الظروف السائدة فى وقت معين فى البيئات الإقليمية والدولية المؤثرة سلبا أو إيجابا فى مدى قدرة النظام على إنجاز وظيفته الأساسية. وتتوزع هذه البيئة على نوعين من التفاعلات أو المتغيرات : الدولية الإقليمية والدولية الخارجية.

3) العملية التفاعلية أو الصندوق الأسود: أى مجمل تلك العملية الناجمة عن استلام النظام لتلك المسببات الموجهة إليه من بيئته المحيطة والدافعة به إلى الحركة وردود أفعاله عليها. وتُسمى ردود الأفعال هذه **بالمدلولات** بمعنى القدرات والسياسات التى تمّ ترجمتها إلى واقع ملموس.

4) التغذية العكسية أو الأثر الراجع: ويُشار به إلى تلك الأفعال الإيجابية والسلبية النابعة من البيئة المحيطة للنظام سواء المحلية أو الإقليمية والدولية الخارجية والرامية إلى الرد على مدولاته وأفعاله.

أولا : تعريف مفهومى الدراسة (الأمن القومى ؛ واللجوء)

1- تعريف الأمن القومي :

يعد مفهوم الأمن عموما والأمن القومى على وجه الخصوص من أكثر وأقدم المفاهيم والمصطلحات السياسية استخداما حيث ارتبط ظهوره بنشأة وإقامة وتوطن المجتمعات البشرية على الأرض من آلاف السنين . ومع تطور المجتمعات البشرية فى العصور الحديثة وانحسار اندلاع الحروب على أسس إثنية عرقية أو لغوية أو دينية بعد إقرار اتفاقيات صلح وستفاليا فى عام 1648(غافل ؛ سبتمبر 2015 ؛ ص ص. 108–115) ؛ وإقامة الحدود وتأسيس الدول الوطنية على أسس المواطنة والإقامة الممتدة للأفراد وأسرهم – تطور محتوى ومضمون هذا المفهوم والمصطلح ليقتصر فقط على حماية وتأمين الأفراد المرتبطين بصفة " المواطنة " فى الدولة بصرف النظر عن هويتهم وانتماءاتهم العرقية والدينية واللغوية .

وليس من قبيل المبالغة أن الاستقرار أو الاتفاق على تعريف محدد ومقبول لهذا المفهوم أو المصطلح يعد صعبا إن يكن مستحيلا لعدة اعتبارات أهمها تداخل الجانب العاطفى فى تحديد محتوى ومضمون التعريف ؛ علاوة على الجانب الإنسانى خاصة فى ظل عصر وانتشار دعاوى العولمة من ازالة الحدود واختلاط وتمازج الثقافات بما يجعلنا أمام هوية جديدة يطلق عليها الهوية العالمية يتعلق بها صورة جديدة للأمن يطلق عليها الأمن العالمى الانسانى(د.الحوامدة ود. المومنى؛ 2018؛ ص.ص. 190–191). لذا فهناك عشرات التعريفات ومئات التفضيلات لمحتوى المصطلح دون الآخر ؛ هو ما يجعلنا نتبنى أو نكتفى بتعريف إجرائى واحد يضم فى ثناياه اجتهادات بعض المفكرين وعلماء السياسة والاستراتيجية والعلوم العسكرية .

على ضوء ما سبق ومن استقراء غالبية التعريفات الخاصة بالأمن ومكوناته ومشتماته ومستوياته؛ يمكننا التمييز بين مفهومين ومصطلحين مختلفين للأمن وهما: " الأمن الوطنى" والذى نقصد به حماية وصيانة وتأمين أركان ومؤسسات الدولة ومواردها من الأخطار والتهديدات الموجهة إليها أو إلى مصالحها الحيوية سواء فى الداخل أو الخارج .

أما المصطلح الثانى فهو الأمن القومى والذى يتضمن: تأمين وحماية موارد ومصالح ومؤسسات ومصالح وموارد أمة أو جماعة من البشر يربطها معا رابطة الدين أو اللغة أو العرق أو أية روابط إثنية أخرى ؛ من عدوان الدول أو الأمم الأخرى عليها بهدف الاستيلاء على مواردها أو هدم مؤسساتها أو طمس هويتها الإثنية أو العرقية ودمجها قسرا فى منظومة أو هوية أخرى . وتقترب الصياغة السابقة من التعريف الشامل الذى تبنته الجامعة العربية للأمن القومى العربى بقرارها رقم 5125 الصادرر فى سبتمبر 1992وصدرت في القاهرة عن "جامعة الدول العربية"، والذى اعتبر أن المقصود بالأمن القومى العربى هو " مقدرة الشعوب العربية على حماية أمنها وحرياتها وحقوقها والحفاظ على مقدراتها وموارها الوطنية والقومية والاحتفاظ والمحافظة على حدودها الجغرافية وممتلكاتها ، وتنمية

القدرات والامكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .. مستندة الى القدرات العسكرية والمهارات الدبلوماسية، وضعا في الحسبان المطالب الأمنية الداخلية فى كل دولة والموارد المتايسرة والعوامل المحلية وضغوط الجغرافيا الاقليمية والدولية، وثيقة الصلة والارتباط بالأمن القومى العربى" (د. المشاط ؛ 1993؛ ص ص. 4-5 و د. علوى ؛ 2000؛ ص ص. 123-130).

وغنى عن البيان أن التعريفات السابق عرضها تتضمن إلى جانب التهديدات العسكرية التقليدية للأمن تهديدات أخرى داخلية واقليمية ودولية من أبرزها الصراعات والحروب الإثنية والجرائم العابرة للحدود من قبيل تجارة المخدرات وغسيل الأموال وتدفق موجات اللجوء والهجرة غير الشرعية والأزمات الاقتصادية والبيئية ومنها الجفاف والتصحر وتغير المناخ .

وقد أسهمت التهديدات السابقة فى تعدد أبعاد الظاهرة الأمنية لتشمل (د. الكعبى ؛ 2014؛ ص ص. 28-35 و عبد الحفيظ؛ 2009؛ ص ص.36-46): البعد السياسى، والبعد الاقتصادى ؛ والبعد الاجتماعى ؛ والبعد القيمى ؛ والبعد العسكرى؛ والبعد البيئى .

2- تعريف اللجوء واللاجئ:

اعتمد أغلب الدارسين والباحثين المتخصصين فى دراسة ظاهرة اللجوء السياسى فى تقديم تعريفاتهم لهذا المصطلح على مصدرين رئيسيين هما معاجم اللغة العربية ؛ والاتفاقيات العالمية والاتفاقيات الإقليمية الخاصة بتنظيم اللجوء وترتيب حقوق اللاجئين والإلتزامات الخاصة بالدول المستقبلة للاجئين أو دول المرور نهاية بالدول التى يتم فيها توطين اللاجئين بصفة نهائية أو بصفة مؤقتة لحين ترتيب عودتهم لبيوتهم وديارهم التى هجروها نظرا لخشيتهم على أرواحهم جراء أعمال الصراع المسلح والحروب الداخلية(د. الكيالى وآخرون ؛ 1974؛ ص. 456) ،.

فوفقا لمعاجم اللغة العربية ومنها المعجم الوجيز فإن كلمة " اللجوء " مصدر مشتق من الفعل " لجأ" والذى يقصد به "الاعتماد على" أو الاستناد إلى " ؛ واسم المكان منها " ملجأ" وجمعها ملاجىء وهى الأماكن التى يتم الاحتماء بها أو الاختباء فيها من جميع المخاطر الطبيعية والبشرية؛ ومدلولها أن حقوق اللاجىء تعد من المعالم البارزة للأخلاق والقيم العربية الأصيلة التى يجب على الجميع احترامها والالتزام بنصرة اللاجىء وإعانته حتى يرجع لبيته عزيزا وآمنا بصرف النظر عن هويته أو لغته أو دينه(خليل ؛ 1991، ص. 4).

بينما اتجه الفريق الثانى من الباحثين والمتخصصين فى دراسة اللجوء إلى ما تم تسطيره فى الاتفاقيات العالمية والإقليمية الخاصة باللجوء واللاجئين بداية من منتصف القرن العشرين نهاية بعام 2020 من تنظيم وترتيب لحقوق اللاجئين والتزامات الدول والمجتمع الدولى نحوهم كى يتمكنوا من تجاوز

محنتهم إما بالعودة لديارهم وأوطانهم مرة أخرى آمنين سالمين أو توطينهم فى دول أخرى أكثر أمانا ومقرا لهم ولعائلاتهم ؛ ومن أبرز الاتفاقيات فى هذا الشأن اتفاقيّة الأمم المُتّحدة لعام 1951م بشأن مركز اللاجئين" : وهى الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والتى تم إقرارها فى تاريخ 28 يوليه 1951 بمؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي دعته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلي الانعقاد بمقتضى قرارها رقم 429 والمؤرخ في 14 ديسمبر **1950** ؛ ودخلت حيز التنفيذ فى 22 أبريل 1954، والتى عرفت فى المادة الأولى منها اللاجئ بأنه: " كل شخص اعتبر لاجئا بمقتضى ترتيبات 12 مايو 1926 و 30 يونيه 1928، أو بمقتضى اتفاقيتي 28 أكتوبر 1933، و 10 فبراير 1938 وبروتوكول 14 سبتمبر 1939، أو بمقتضى دستور المنظمة الدولية للاجئين. وكل شخص يوجد، بنتيجة أحداث وقعت قبل 1 يناير 1951، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلي فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق نتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلي ذلك البلد. فإذا كان الشخص يحمل أكثر من جنسية، تعني عبارة "بلد جنسيته" كلا من البلدان التي يحمل جنسيتها. ولا يعتبر محروما من حماية بلد جنسيته إذا كان، دون أي سبب مقبول يستند إلي خوف له ما يبرره، لم يطلب الاستظلال بحماية واحد من البلدان التي يحمل جنسيتها...." (http://hrlibrary.umn.edu/arab/b082.html) .

يلاحظ أنه خرج من نطاق التعريف السابق عدة فئات من اللاجئين من أبرزها الفئات التالية(د. عبدالله ، 2008، ص. 138): اللاجئون لأسباب اقتصادية وهم الأشخاص الراغبون في تحسين مستوى معيشتهم دون أن يكونوا مستهدفين بشخصهم من قبل دولة جنسيتهم؛ كما لا يشمل ضحايا الكوارث الطبيعية من جفاف وفيضانات وزلازل. لذا حرصت الاتفاقيات الدولية التالية بشأن اللجئين على تفادى أو جه القصور السابقة حيث أكدت مُعاهدة 1969 بشأن اللاجئين الأفريقيين، على أنه : "ينطبق مصطلح اللاجئ على كل شخص يجد نفسه خارج البلد التي يحمل جنسيتها، نتيجة لوجود خوف له ما يبرره من التعرُّض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعيّة مُعيّنة، أو بسبب آرائه السياسيّة ولا يستطيع أو لا يرغب من جراء هذا الخوف في الاستفادة من حماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يتمتّع بجنسية ويجد نفسه خارج البلد محل إقامته السابقة المعتادة بسبب مثل تلك الأحداث، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في أن يعود إليه (د. الحوامدة ود. المومنى ؛ 2018؛ ص ص. 190–191؛ "Hathaway& Foster, 2014. Pp.34-35)

ثانيا : مساهمات بعض المدراس السياسية فى تفسير البعد الأمنى لظاهرة اللاجئين :

تعد مدارس : المثالية والواقعية التقليدية الجديدة وكوبنهاجن وباريس من أبرز المدارس الفكرية التى عنى أنصارها بتناول البعد الأمنى لظاهرة اللجوء خلال الفترة الممتدة بين عامى 1945 و2020 ؛ وهى القضية محور هذه الدراسة ؛ لذا سيتم التعرض وبلورة موقف ورؤى كل مدرسة من المدارس السابقة على حدة من البعد الأمنى لقضية اللاجئين .

1- المدرسة المثالية :

يعتمد أنصار هذه المدرسة على ما حققته اتفاقيات وستفاليا من انجازات ومكاسب خاصة بتحقيق الاستقرار والأمن وتخفيض عدد وحدة اندلاع الحروب بين الدول ؛ لذا تبنوا الدعوة إلى ترويج وأهمية سن اتفاقيات ومعاهدات دولية تنظم العلاقات بأنواعها ومجالاتها بين دول العالم كافة بصرف النظر عن حجمها أو قوتها أو درجة تقدمها إذ أن الغاية هنا هى لفرض الاستقرار والأمن بين جميع الدول وتسوية المنازعات والاختلافات فيما بينها بالطرق السلمية بعيدا عن الحروب والصراعات المسلحة (د. شلبى ؛ 1984؛ ص ص. 110-111) .

لذا أولى أنصار هذه المدرسة عناية فائقة لتأسيس نظرية " التنظيم الدولي"؛ وذلك بالدعوة لإنشاء عصبة الأمم المتحدة ثم الأمم المتحدة كمنظمتين دوليتين ، باعتبارها المنظمات أو الآليات التى يتم من خلالها صون السلم و الأمن الدوليين؛ علاوة على أنها ستنهض بمهمة وضع القواعد والاتفاقيات الدولية الخاصة بتنظيم العلاقات بين الدول وتحدد حقوقها وواجباتها؛ والتى من أبرزها: شئون الحرب والسلم الدوليين ،وتسوية وحل المنازعات بين الدول،وحماية السيادة الوطنية، وتنظيم التجارة الخارجية وقضايا الهجرة غير الشرعية والعمالة وحماية البيئة واللاجئين ....وغيرها .

وعارض جانب كبير من رواد هذه المدرسة فكرة " سيادة الدول " اعتمادا على أن المجتمع الدولي هو مجتمع الأمم و تجمعاتها و ليس مجتمع دول؛ وأن فكرة السيادة – من وجهة نظرهم- تبقى خاطئة من الناحية العلمية و خطيرة بالنسبة لأثارها السياسية؛ فالسيادة الوحيدة المقبولة من وجهة نظرهم هي سيادة القانون(د. مقلد ؛ 1987. ص.394).

لذا تعول هذه المدرسة وأنصارها كثيرا فى قضية اللجوء على أن الاتفاقيات الدولية هى الحامى والضامن لحقوق الأفراد والجماعات فى اللجوء لدول أخرى فى مواجهة تعسف وظلم الدول الأم وفشل أنظمة الحكم فيها فى تحقيق الاستقرار والأمن المنشود للأفراد والجماعات؛ واعتبرت أن حق اللجوء أو الملجأ حقًا مملوكًا للاجئ حيث يطالب بمقتضاه أنْ يمنح اللجوء أو الملجأ من الدولة التي دخل إقليمها بنية الهروب من الاضطهاد في بلده الأصلى، حيث استعملت عبارة حق اللجوء أو الملجأ من زاوية الفرد، بمعنى حق الفرد في الملجأ وواجب الدول منح الملجأ لطالبه(د. فرج ، يناير 2009.

ص ص. 176–180) ؛ علاوة على اعتبارها حق الملجأ حقًا شخصيا من حقوق الإنسان يتضمن ثلاثة عناصر، هي(د. أبوالوفا؛ 2008 ؛ ص. 33): قبول دخول الشخص إلى أراض واقليم الدولة اللجيء إليها ؛ والسماح ببقائه وعدم طرده أوتسليمه لدولة أخرى تطالب به مما يعرضه للخطر ؛ وعدم معاقبة اللاجيء فى حال دخوله لدولة اللجوء بشكل غير شرعى استنادا على فكرة او مبدأ " الظروف القاهرة أو الاضطرار" (د. شلبى؛ 1984؛ ص .115).

ويؤكد أنصار المدرسة المثالية على ضرورة احترام دول العالم والتزامها الكامل بتطبيق كافة الحقوق التى قررتها اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اللاجئين وكافة الاتفاقيات الدولية والإقليمية التى تتضمن حقوقا إضافية أو مزايا أخرى للاجئين إلى جانب الحقوق المنصوص عليها فى اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 ، وهى(د. منصور؛ 2007 ؛ ص ص.43–55): الحق في ممارسة الشعائر الدينية واختيار نوع التعليم الديني لأفراد أسرته (المادة 4)، والاستثناء من شرط المعاملة بالمثل (المادة 7)، والحق في تملك الأموال سواء أكانت منقولة أم عقارية (المادة 13)، الحق في العمل المناسب مقابل الأجر (المادة 16)، الحق في التعليم (المادة 2/22)، الحق في الحصول على وثائق تحقيق الشخصية وجوازات السفر (المادتان 27،28)، الحق في تحويل أمواله التي جلبها معه إلى دولة أخرى (المادة 30)، عدم توقيع العقوبة عليه بسبب دخوله إقليم الدولة بطريقة غير قانونيّة، طالما توافرت فيه شروط معينة (المادة 31)، عدم طرده أو إبعاده إلا في أضيق الحدود (المادتان 32 و33).

كما ألزمت الاتفاقية الدول المستقبلة للاجئين بعدم إعادة اللاجئين لدولهم أو لدول أخرى إلا فى أحوال استثنائية – وردت حصرا فى المادة 32 من الاتفاقية – تتعلق بالأمن القومي أو النظام العام، وأن يصدر قرار إبعاد اللاجئين من جهة قضائية أو إدارية طبقًا للإجراءات التي رسمها القانون؛ وأن يتم منح اللاجيء مهلة معقولة يبحث خلالها عن دولة أخرى يذهب إليها خلاف دولة جنسيته أو الدولة التي يخشى فيها على حياته وأسرته (د. الرشيدى؛ 1997. ص 84) .

واجتهد فقهاء وأنصار المدرسة المثالية فى توسيع تفسير مضمون الاتفاقية بما يضيف حقوقا أخرى مشتقة وغير منصوصوعليها صراحة فى الاتفاقية ومنها : التزام دولة الملجأ بعدم المبادرة إلى إنهاء حالة اللجوء من تلقاء نفسها وبإرادتها المنفردة في أية لحظة ما لم توجد المبررات الموضوعية التي تسوغ لها ذلك، كما أنه يتعين على هذه الدولة أن تحترم رغبة اللاجئ في إنهاء حالة اللجوء هذه والعودة إلى بلده الأصلي أو إلى بلد آخر يرى أنه سيوفر له ظروفًا أفضل للحياة(د. الرشيدى، 1997؛ ص.86) ؛ علاوة على عدم القيام بأي عمل عدائي ضد اللاجئ تتعرض بموجبه حياته للخطر كالاختطاف أو القتل أو غير ذلك، بالإضافة إلى أنه لا ينبغي للدول الأخرى أن تنظر إلى موقف دولة الملجأ المتمثل في منحها اللجوء لشخص معين على أنه عمل غير ودي أو عدائي موجه

ضدها (د.فرج ؛ يناير 2009؛ ص ص. 176-181) .

وأوجبت المواثيق الدولية فى مقابل الحقوق والضمانات السابقة على اللاجىء التزامات " ضئيلة للغاية" لضمان تمتعه بحق اللجوء أهمها: عدم القيام بأي عمل ذي طابع سياسي أو عسكري، يمكن أن تعتبره دولة الجنسية – أو دولة الإقامة المعتادة – ضارًا بأمنها الوطني(د. الرشيدى ؛ 1997؛ ص ص. 42-44).

2- المدرسة الواقعية والمصلحة القومية للدول فى موضوعى الأمن واللجوء :

تتبنى النظرية الواقعية في تحليلها وتشريحها للسياسات والعلاقات الخارجية لدول العالم على عدة أسس ومرتكزات حيوية تتمثل فى العناصر والمفردات التالية وهى: "القوة، والمصالح الوطنية ، والتوازن فى القدرات ومصادر القوى المتعددة (د. سلامة ؛ 2013 ؛ ص ص.256-291) . فوفقا لأنصار هذه النظرية تستهدف كل دولة بغض النظر عن مساحتها ونظامها السياسى السعى لتحقيق عدة أهداف أو غايات وطنية أو قومية لسياستها الخارجية والتى يمكننا حصرها واجمالها في ثلاث عناصر ومرتكزات أساسية(Burchill, 2005,pp.46-49؛ ودشر ، يوليو 2018 ؛ ص ص. 386-433): المحافظة على البقاء وهي الغاية والهدف الأسمى للدولة، وهو ما يرتبط ببقاء الدولة ومحافظتها على استمرارها وعدم احتلالها أو طمس هويتها من قبل الدول الأخرى ؛ أما الهدف الثانى فيتعلق بزادة القدرات والإمكانات العسكرية للدولة والمرتبطة ووثيقة الصلة بالوقوف وصد أطماع الدول الأخرى فيها أو فى مواردها وقدراتها المتعددة ، وينصرف النوع الثالث من الأهداف وغايات الدول فى سياساتها الخارجية إلى قدرة ومساعى الدول لزيادة وتعزيز مكانتها وقوتها السياسية والاقتصادية وغيرها فى النطاقين أو المجالين الإقليمى والدولى وتحسين قدراتها ومواردها الاقتصادية اللازمة لعملية التنمية الشاملة لكافة قطاعات الدولة وذلك اعتمادا أو استنادا لعلاقاتها الاقتصادية والتجارية الدولية ومهارتها فى جذب وتوطين الاستثمارات الأجنبية فيها.

وقد اعتبر مفكرى هذه المدرسة أن الأمن هو الأساس المادي الذي تقوم عليه مصلحة تعظيم القوة العسكرية؛ حيث إنه من غير الممكن الحفاظ على مصلحة الدولة دون استخدام أو تعظيم القوة العسكرية وغير العسكرية والتى تشمل بدورها المقومات الاقتصادية والموارد البشرية الكفوة وهويتها الثقافية والحضارية وتنوعها الإثنى بما يعزز قيمة أو منظومة " المواطنة" (د. الصادق ؛ نوفمبر 2014؛ ص ص. 24-28). ويؤكد مورجنتاو فى ظل تغير وتطور مكونات مفهوم المصلحة القومية المعّرفة بالقوة وتقسيم العالم إلى دول ذات سيادة فإن الحد الأدنى للسياسة الخارجية لكل دولة يجب أن يكون فقط للبقاء على قيد الحياة والحفاظ على أمنها واستقرارها الداخلى بما يعنيه ذلك من حماية وجودها المادي والاقتصادى والسياسي والثقافي ضد أي هجوم من الدول الأخرى، لذا فإن

المصلحة القومية للدول تتماهى وتتطابق مع البقاء القومي وتشكلان معاً هوية واحدة ؛ وقدرتها على معالجة أية شروخ أو تصدعات فى بناءها الداخلى واستيعاب أو دمج الأقليات الاثنية سواء العرقية أو الدينية أو اللغوية فى هوية وطنية مشتركة تدين بالولاء والانتماء للدولة , Viotti & Kauppi) 1997 , pp 56 – 57). ومن ثم فإن بعض رواد هذه المدرسة يطالب بالحفاظ على الهوية الوطنية المشتركة وتحجيم الصراعات الداخلية فى الدولة وكذلك فى الدول المجاورة وذلك رغم التبدل الذي يصيب الزعامات السياسية، أو التحول الذي قد يحدث في نمط الآيديولوجية المسيطرة أو في نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة، بمعنى إنه أيا كانت طبيعة الاختلافات في العوامل السياسية والاستراتيجية والآيديولوجية والطبيعية التي تؤثر في الأوضاع المتميزة لكل دولة، وتدفعها إلى الصراع أو التعاون مع غيرها من الدول (Kirshner 2006. Pp.6-9) .

كما يتعين وفقا لهذه المدرسة على الدول أن تجعل حماية مصالحها الداخلية والخارجية وفى مقدمتها الأمن بمختلف أبعاده العسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية محور الارتكاز أو القوة الرئيسة المحركة لسياستها الخارجية(Silja. 2010, pp. 11-13). من هذا المنطق تصاعدت تحذيرات بعض أنصار هذه المدرسة من الموجات العاتية والكثيفة للاجئين على الأمن الوطنى للدولة خاصة والأمن القومى للأمم والشعوب ذات المنظومة الواحدة من القيم الحضارية والثقافية المشتركة ؛ وضرورة الموازنة بين الاعتبارات الإنسانية والهواجس الأمنية التى تسببها موجات اللاجئين من مناطق الصراع والحروب؛ وأوصى فريق من أنصار هذه المدرسة النظم السياسية الحاكمة فى الدول القومية – التى تضم فى تكوينها السكانى العديد من الاثنيات العرقية واللغوية والدينية – بالامتناع عن استقبال لاجئين من دول الصراع خوفا من أن يقوم بعضهم فى حالة الاغتراب التى يعانون منها بتشكيل جماعات ارهابية أو منظمات اجرامية تهدد أمن واستقرار الدولة المضيفة أو المستقبلة لهم ؛ وطرح هذا الفريق بديل آخر غير بديل الاستقبال والتوطين وهو السعى مع الدول الأخرى المجاورة ومع المنظمات الدولية المتخصصة لإقامة مخيمات مؤقتة لإيواء اللاجئين لحين إعادتهم لدولهم مرة أخرى بعد انتهاء الصراع والحروب وتحقيق الاستقرار والأمن,(Ranaldi, May 2016 , p.35) . واعتبرت هذه المدرسة أن البدائل المطروحة سلفا هى الحد الأقل للحفاظ على الأمن الوطنى للدولة واستقرارها وأيضا للحفاظ على هويتها القومية من الطمس أو التغيير .

3- مدرسة كوبنهاجن : بدءا من عام 1986 تطورت العلاقات الأمريكية السوفيتية وانتقلت من مرحلة الحرب الباردة بين القطبين إلى مرحلة الوفاق والسلام ؛ وهو التطور الحيوى الذى حفز عدة مفكرين أوروبيين لطرح مفاهيم ونظريات واقترابات جديدة للأمن تناسب التحديات والأنماط الجديدة لأمن الدول وتكويناتها المجتمعية ؛ وتعد " مدرسة كوبنهاجن "من أبرزالمدارس الفكرية الجديدة فى

هذا المجال حيث قدم أنصارها إطارًا جديدا وملائمًا لدراسة للأشكال والأنماط المستجدة لمدركات الأمن ؛ واعتمدوا فى أطروحاتهم على أن " الأمن " ليس مفهوما ثابتا بقدر ما هو بناء اجتماعي يتشكّل عبر الممارسة وبصفة متغيرة ومستمرة . وطالب باري بوزان – أحد رواد هذه المدرسة ومن أبرز المختصين في الدراسات الأمنية– بإضفاء الطابع الأمني على أية قطاع أو مجال يكون محلا لتهديد أمن واستقرار الدولة والمجتمع وأفراده أو يمس ببقاء واستمرار أى منهما . واتجه بوزان ومعه فريق من أنصار هذه المدرسة إلى أن الأمن فى إطار العلاقات والسياسات الدولية الجديدة أصبح يتعلق أو يرتبط بـ " قدرة المجتماعت والدول على المحافظة على استقلالية كيانها وتماسكها الوظيفى ضد القوى المعادية . وحدد المفكر والعالم الفرنسى داريو باتيستيلا فى إطار تعريفه للأمن بأنه يعنى غياب الخوف من هجوم الأعداء على القيم الرئيسية للدولة والمجتمع – مجموعة القيم الرئيسية للمجتمعات عموما فى : بقاء الدولة والاستقلال الوطنى والحدة الترابية أو وحدة وسلامة أراضيه وحدوده ، والرفاه الاقتصادى ، والهوية الثقافية ؛ والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الرئيسية (Wæver , Buzan and Lemaitre, 1993, pp.23-25) .

لذا تبنى أنصار هذه المدرسة فكرة " إضفاء الطابع الأمني " على أية قضية أو موضوع يراه أو يعده القائمون على صنع القرار أو رسم السياسة العامة يشكل تهديد استثنائى للكيان أو وذلك بعيدا عن القيود أو الضوابط المعترف بها فى الدول الديمقراطية. واستتباعا لماسبق اعتبر رواد هذه المدرسة أن الأمن المجتمعى من أهم القطاعات الأمنية للدولة فى إطار نظرتهم الموسعة والشاملة للأمن . ويتضمن الأمن المجتمعى عدة مفردات من أهمها : اللغة ؛ والثقافة ، والدين ؛ والعادات والتقاليد؛ وتقاليده؛ والنظام السياسى ؛ وموارده الاقتصادية ...وغيرها ؛ واعتبرت هذه المدرسة أن ظاهرتى اللجوء والهجرة غير الشرعية من أهم التهديدات المعاصرة التى تشكل تهديدا لشعب أو مجتمع اقليم معين ؛ حيث يقوم الأفراد اللاجئون أو المهاجرون قسرا أثناء هجرتهم لمجتمعات أخرى بمحاول الذوبان فى جسد المجتمع الجديد وهو الأمر الذى من شأنه أن يؤدى " ذوبان " شعوب والأفراد اللاجئين إلى التوطن والذوبان فى الشعب أو المجتمع الأصلى؛ مما يؤدى بدوره إلى نقل قيم ومفردات ثقافة اللاجئين فى نهاية المطاف إلى تغيير سمات وثقافة المجتمع المضيف للاجئين والمهجرين قسرا ؛ لذا فإن موجات اللاجئين والمهجرين قسريا سوف تعمل على مدار فترة زمنية قصيرة على " نقل " أو تسريب القيم الثقافية، واللغوية والحضارية الخاصة بهم إلى الشعوب والمجتمعات المستضيفة مما يؤدى فى النهاية إلى ذوبان ثقافة وقيم الشعوب والدول المستقبلة للاجئين والمهجرين قسريا إليها وبالتالى تهميشها أوالقضاء عليها تماما (Wæver, 1995, pp.67-68) .

ومن ثم فإن اضفاء الطابع الأمنى على قضية اللاجئين يعنى وفقا لعلماء هذه المدرسة تحويلها من

قضية ومعاناة إنسانية صعبة لملايين الأفراد الذين استشعروا الخوف على حياتهم وذويهم من جراء الحروب والصراعات المسلحة علاوة على معانتهم من الظروف على حقوقهم الاقتصدية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، إلى قضية أمنية وتحدٍ يهدد الوجود الحضاري والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول(Buzan, Waever, and de Wilde, 1998,pp.76-78) ، وهو الأمر الذى يتطلب من صانع القرار والسياسات العامة فى هذه الدول اتخاذ تدابير استثنائية ردعية وعقابية لمواجهة عمليات اللجوء والهجرة غير الشرعية؛ وتشمل قائمة هذه الترتيبات مايلى(Humphrey,2013.pp.176- 179): عدم الالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وفرض إجراءات عقابية على الدول الأم محل الصراع والحروب المسلحة من أبرزها فرض الحصار السياسى والاقتصادى والاجتماعى على الدولة الطاردة للاجئين لوقف تدفق اللاجئين خارجها ؛ ورفض تقديم المساعدات الثنائية ومتعددة الأطراف لمعسكرات اللاجئين خارج حدود الدولة الأم أو الطاردة للاجئين والترحيب بتقديمها وتوصيلها داخل حدود الدول الأم محل الصراع بعد استصدار القرارات الدولية الخاصة بذلك من مجالس الأمن أو الأجهزة الأمنية الإقليمية؛ وممارسة الضغوط على الأنظمة السياسية الحاكمة والأطراف والقوى السياسية المعارضة للقبول بالتفاوض فيما بينها وبما يفضى إلى تسوية الصراعات والنزاعات المسلحة ووضع الأسس لنظام ديمقراطى جديد فى هذه الدول (Tsourapas, February 13, 2019. Pp.78-88)؛ فيمكننا أن نطلق عليها " سياسة تجفيف منابع وأسباب اندلاع النزاعات والصراعات المسلحة" .

4- مدرسة باريس للدراسات الأمنية : ظهرت هذه المدرسة فى بداية 1992 بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى السابق ؛ ويحاول أنصارها ومنهم الكسندر ونت وولتر كارلنساييس المجادلة بأن التحولات التى يعرفها الأمن مفهوما وممارسة تستمر فى جرف الحدود بين مستويى التحليل الداخلى / المحلى والخارجى / العالمى ؛ واقترح أنصار هذه المدرسة ألا ينصب الاهتمام على التمييز بين مستويات التحليل التقليدية بقدر ما ينبغى على التمييز بين ثلاثة مستويات تفسيرية: يتضمن المستوى الأول منها النوايا أو النيات والمقاصد (الذاتية) التى تجيب على السؤال الخاص " من أجل ماذا ؟" ؛ بينما يشمل المستوى الثانى الأهداف والغايات (الموضوعية) التى تجيب على السؤال الخاص بـ " بسبب ماذا أو لماذا" ؛ أما المستوى الثالث والأخير فينصرف إلى التفسيرات المرتبطة بالكيفية التى تؤثر بها البيئتين المحلية والدولية للفاعل فى المستويين الأول والثانى .

وتدعو هذه المدرسة إلى توسيع أجندة البحث فى الدراسات الأمنية لتشمل الاهتمام بالمستويات الدنيا للعنف كأعمال الاختطاف والتعذيب وأعمال الاحتجاج والشغب وكذلك موجات اللجوء السياسى والهجرة القسرية ؛ وكذلك ضرورة دمج مجالى الأمن الداخلى والخارجى معا للتعامل مع التهديدات والتحديات

الأمنية الجديدة التى فرضتها العولمة ومن أبرزها الجرائم العابرة للحدود وغزو اللأجئين والمهاجرين غير الشرعيين . وأرجع رواد المدرسة ضرورة تطوير مستويات تحليل ظاهرة الأمن الدولى على النحوالسالف بيانه فى مقولات هذه المدرسة لعدة اعتبارات أهمها : التزايد المستمر فى أدوار الفاعلين من غير الدول والتى نجحت فى خلق شبكات معقدة من التفاعلات العابرة للحدود فيما بينها ؛ أما العامل الثانى فيتعلق بالعجز الوظيفى الذى آلت إليه الدولة فى مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود ؛ والسبب الثالث فيكمن فى العجز الوظيفى الذى آلت إليه الدولة حيال تنظيم وضبط التفاعلات الاقتصادية عبر الحدود مقارنة مع دور " اليد الخفية " للسوق أو الاقتصاد العالمى(قوجيلى؛ 2014. ص ص . 59-61 ؛ وكذلك حمشى ؛ 2017. ص ص. 89-95).

قام أنصار ورواد هذه المدرسة؛ بالتمييز بين عدة مستويات لتحليل الظاهرة الأمنية ؛ وهى:

أ) الأمن العسكري؛ وهو القطاع أو المجال الذى يستدعى من القائمين على المؤسسات العسكرية الاستعداد للقيام بعمليات هجومية مسلحة خاطفة وسريعة على الأهداف المعادية أى كانب حجمها أو تحصيناتها وفى ذات الاستعداد التام لردع ومواجهة العمليات الهجومية العسكرية الخارجية بتعزيز قوات الردع والدفاع ؛ والوعى والإدراك المستمر لنوايا الدول والأطراف المعادية(الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ؛ 2015؛ ص. 111).

ب) الأمن السياسي؛ وهو كل ما يتعلق ويرتبط بالحفاظ على استقرار الدولة والمجتمع بتنظيماتهما ومؤسساتهما الإدارية والمالية والتنظيمية؛ وكذلك الحفاظ على قيم ومفردات الثقافة السياسية والأيدولوجيا الخاصة بهما والتى تعد مصدر شرعية نظام الحكم والنظامى السياسى القائم عموما(Buzan and others, 1998,pp. 23-24.).

ج) الأمن الاقتصادي؛ وهو ما يخص الحفاظ على الموارد الاقتصادية الطبيعية والصناعية والمالية والأسواق والقطاعات المنتجة عموما فى الدولة ؛ على النحو الذى يضمن استدامة أو استمرارية النمو الاقصادى وتمكين الأفراد والدولة من العيش بمستويات دخل كافية ورفاه مضونة وتعزيز المكانة الاقتصادية العالمية للدولة مع / أو فى مواجهة الدول والمجتمعات الأخرى(C. Williams, December 2003. pp. 515-517) .

د) الأمن الاجتماعي؛ ويتعلق بالتغلب والقضاء على كافة التهديدات الموجهة من الدول أو الجماعات المناوئة التى تستهدف النيل من قدرة الدول والمجتمعات على إعادة انتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.

هـ) الأمن البيئي: ويشتمل على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية التى ترمى للمساس بأنشطة ومجالات المحيط الحيوي المحلي الداخلى أو الإقليمى أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل

الأنشطة الإنسانية والبشرية فى الدولة و المجتمع (Estriani , OKTOBER 2018 - MARET .2019, pp.179-180).

واعتبرت هذه المدرسة أن المخاطر والتهديدات العاجلة والطارئة لمستويات الأمن السالف بيانها تشمل : موجات اللجوء من الدول النامية ؛ وكذلك الهجرة غير الشرعية من المجتمعات والدول النامية للدول الأكثر تقدما ؛ والأنشطة والعمليات الإرهابية العابرة للحدود التى تقوم بها التنظيمات الارهابية العقائدية؛ إلى جانب قضايا نقل وتجارة المخدرات وغسيل الأموال والكوارث الطبيعية من سيول وأعاصير وزلازل وجفاف وتصحر ....وغيرها (Messina, July 2014. pp 533 – 539).

ثالثا: أسباب وعوامل تزايد موجات اللجوء فى العالم العربى

تعد مشكلة اللاجئين فى المنطقة العربية قديمة قدم التاريخ حيث كانت – ولاتزال – المنطقة بحكم الثقافة العربية والإسلامية والمورث الحضارى العربى محلا ومكانا للاجئين والمضهدين من البشر أفرادا وجماعات على مر العصور. غير أن هذه الظاهرة ازدادت كثافة وتضخما فى أسبابها وتداعيات اللجوء على الأمن القومى العربى:

1- تنامى المطالب الإثنية وقمع الأنظمة السياسية : تضم الدول العربية فى تكوينها الديمغرافى أو السكانى العشرات من الجماعات الإثنية إما على أساس دينى وعقيدى – والذين يمكن تصنيفهم لأصحاب ديانات سماوية و ديانات وضعية غير سماوية ؛ و اللغة العربية كلغة رسمية فى كل الدول العربية غير أنه يتواجد إلى جانبها عدة لغات أخرى يطلق عليها أحيانا اللغة الثانية أو اللغات المحلية. علاوة على تواجد العشرات من الأجناس الأخرى غير العرب فهناك أقليات : كردية وفارسية ونوبية. وقد طالبت هذه الجماعات الإثنية الأنظمة الحاكمة فى الدول العربية بتلبية والاستجابة بعض المطالب الخاصة بهذه الجماعات؛ والتى يمكن تقسيمها إلى:

أ) المشكلات والأزمات ذات الطبيعة الثقافية والاجتماعية : تنادى غالبية المجتمعات ذات الإثنية المشتركة بالمحافظة على جذورها وأصولها الاجتماعية والثقافية الموروثة كسبيل وحيد للحد من سياسات ومساعى النظم السياسية التى تسيطر وتحكم هذه المجتمعات صوب إزالة ومحو المعالم والأسس الرئيسية فى الهوية والانتماء المستقل والمتفرد لها ، ونظرا لما تشكله اللغة واللهجات المحلية في هوية ومكونات النظام السياسي واعتبارها من أبرز آليات ووسائل الهيمنة والسيادة القومية والوطنية – لذا تسعى المجتمعات البشرية المتحدثة بتلك اللغة للحصول على مكاسب سياسية تصب فى منحها شرعية كبيرة مقارنة بالمجتمعات الأخرى فى الدولة . كما تحتفظ اللغة بقيمة أكبر واهم فى عملية الانتقال والترقى من فئة اجتماعية لأخرى ؛ علاوة على تحسين مهارات وقدرات الأفراد التابعين لها بما يؤعلهم لشغل كافة المناصب الإدارية والسياسية فى مؤسسات الدولة بما فيها تلك المؤسسات

التى توظفها الدولة فى علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى . ومن أبرز النماذج المعززة لهذا النوع من المشكلات الإلحاح المستمر من المجتمعات الإثنية في المغرب والجزائر والعراق والسودان واليمن وسوريا فى المطالبة بتدريس لغتها في الجامعات واعتبارها لغة رسمية ثانية. علاوة على مطالبة المجتمعات الإثنية الأقل عددا بالاعتراف بعقائدها الدينية السماوية وغير السماوية وكفالة حقوق الأفراد المنتمين لها فى القيام بشعائرها وطقوسها الدينية على النحو الدينى المطلوب كما في العراق والسودان والسعودية وغيرها. بالإضافة إلى مطالبة المجتمعات الإثنية النظم السياسية فى الدول النامية عموما والعربية منها بصفة خاصة بالاهتمام الواجب بأعرافها وتقاليدها الاجتماعية والمعيشية المتوارثة من مئات السنين والتسامح والتقنين والتطبيق اللازم لقيام الأفراد التابعيين لها بمزاولة والامتثال الكامل لهذه العادات، مثل مطالب الأكراد والدورز والأمازيغ الذين يخدمون في الجيش والأمن بارتداء لباسهم حسب التعاليم الدينية أو العادات والتقاليد(كمال طيرشي؛ نوفمبر ؛2015 ؛ ص. 174) .

ب) المتطلبات ذات الطبيعة السياسية: يلاحظ أن كثيراً من الدول العربية ومنها العراق والمغرب والجزائر ومصر والامارات والكويت والبحرين لم تجد صعوبة كبيرة فى تلبية المطالب السابقة بعكس الحال تماما مع المطالب السياسية والاقتصادية التى طرحتها هذه الجماعات الإثنية والتى شملت : الانفصال لتأسيس وحدة أو وحدات سياسية جديدة مستقلة عن الدولة المركزية مثل جنوب السودان التي استقلت عن السودان وأيضا محافظات شمال العراق ذات الأغلبية الكردية التى حصلت على استقلال وحكم ذاتى محلى عن الحكومة المركزية فى بغداد ، وجمهورية الصحراء المغربية التى تطالب بانفصال الاقليم عن المغرب ، ومطالب الأكراد فى شمال سوريا بالاستقلال لتشكيل الدولة الكردية الكبرى على حدود العراق وسوريا وتركيا وايران(أبو عمشة ؛ نوفمبر 2015 . ص ص.81-97) .

قدمت غالبية هذه الجماعات الإثنية عادة مبررات تاريخية أو إدارية لمطالبها كأن تكون أكثر تعليما وكفاءة وخبرة.؛ أوحيازة الأرض أو الإقليم قبل التحولات السياسية التي خلقها الاستعمار وفرضتها عامل " وحدة الصف" فى مرحلة النضال للحصول على التحرر والاستقلال. غير أن عدة قيادات حاكمة عربية منها صدام حسين فى العراق وحافظ الأسد فى سوريا وعبدالله صالح فى اليمن والسادات ومبارك فى مصر وملوك السعودية والبحرين باتباع استراتيجيات القتل والقمع والقسر تجاه مطالب هذه الأقليات؛ والتى شملت: اعتقال القيادات الإثنية وتصفية بعضهم جسديا ؛ والقيام بمذابح وعمليات تطهير عرقى واستئصال وترحيل جبرى لهذه الجماعات وذلك طوال سنوات السبعينيات والثمانينات والتسعينات من القرن العشرين التى ساد فيها سكوت الدولتين الأعظم فى هذا الوقت على جرائم

ومذابح وانتهاكات الأنظمة السياسية التابعة لكل منهما فى الدول النامية عموما وفى الدول العربية على وجه الخصوص(الحافظي؛ سبتمبر 2015. ص ص. 46- 54).

وعقب تفكك الاتحداد السوفيتى السابق وانفراد الولايات المتحدة والدول الحليفة لها بنشر ثقافة احترام حقوق الإنسان والوقوف إلى جانب الشعوب فى مواجهة الحكام المستبدين ؛ قامت القيادات العربية المستبدة باتباع ذات السياسات التى سادت فى فترة سابقة فى مواجهة مطالب الأقليات التى استعانت فى هذه المرة بدعم عسكرى خارجى كامل ويوازى ما تملكه الدولة الوطنية من نوعيات السلاح والعتاد العسكرى مما أدى إلى نزوح الملايين من البشر من مناطق الصراع الدموى بين جيوش " الأنظمة الحاكمة " والقوات والمليشيات المسلحة بمعاونة من بعض الدول العربية والدول الغربية؛ وهو ما أدى إلى (عبد الحفيظ ؛ مايو 2016. ص ص. 60-70): امتداد الحروب لتشمل كافة أقاليم ومحافظات الدولة وطول أمد هذه الحروب وهو ما أسفر عن الزيادات الهائلة فى أعداد اللاجئين بالمخيمات وغيرها من وسائل الإيواء، وكذلك طول فترات اغتراب اللاجئين خارج دولهم لمدد طويلة تراوحت بين خمس سنوات وأكثر من عشرين عاما.

2- استخدام الدول الاستعمارية ملف الصراعات الإثنية واللاجئين للتدخل فى الدول العربية :

اعتمدت الدول الاستعمارية طوال سنوات التاريخ الحديث والمعاصر أثناء احتلالها للشعوب والدول العربية ، على استخدام الأيديولوجية القومية في إحداث استقطاب طائفى تطور فى آحيان كثيرة إلى حروب أهلية و صراعات دموية امتدت لمرحلة ما بعد استقلال هذه الدول بدءا من منتصف القرن العشرين ؛ ونجحت غالبية الدول العربية ومنها: مصر وسوريا والعراق ولبنان والمغرب والسودان فى مرحلة التحرر الوطنى- فى كبت الإختلافات الإثنية والقبلية لدى الجماعات الإثنية لديها كأحد متطلبات الحصول على الاستقلال الوطنى خاصة مع قيام الدول المستعمرة سيما المملكة المتحدة وفرنسا بصنع حدود سياسية بين هذه الدول دون الأخذ فى الاعتبار رغبات ومطالب الجماعات والتوزيعات والتركيبات الإثنية فيها . علاوة على مساهمة الثقافة العالمية والسياسات الدولية آنذاك فى سيادة مفهوم السلبية واللامبالاة لدى المجتمع الدولى تجاه عمليات القمع والتدمير والتشريد والتهجير والإبادة الجماعية التى قامت بها بعض الحكومات والدول النامية فى أفريقيا وآسيا ومنها بعض الدول العربية ضد بعض الجماعات الإثنية المطالبة بحقوقها السياسية والاقتصادية والثقافية المنصوص عليها فى المواثيق والعهود الدولية المعنية بحقوق الإنسان ، وذلك ارتكازا على مفهوم عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول واحترام سيادتها على أراضيها ومواطنيها(دلة ؛ مايو 2016. ص ص. 26-28).

وبعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتى السابق ، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة

شئون وهموم النظام الدولى الجديد بدءا من عام 1992، وارتفاع شعبية وتمثيل الأحزاب اليمينية المتطرفة فى المؤسسات السياسية فى كل من : فرنسا وألمانيا وبريطانيا والنمسا وبلجيكا وهولندا ؛ وزيادة توجهات هذه الأحزاب والمنتمين لها لمطالبة الحكومات بتنفيذ عمليات وسياسات للتخلص القانونى والدموى من الجاليات الأجنبية ذات الهوية العرقية والدينية المختلفة والمقيمة فى هذه الدول. وقد ازدادت هذه التوجهات العدائية ضد المجتمعات الإثنية بعد تصاعد مطالبات عدد من هذه المجتمعات لإثنية فى المنطقة العربية بكفالة حصولها على وضع سياسى وهوية مستقلة عن الدول الخاضعين لها. وحصلت هذه المطالبات على مساندة ودعم من عدة أطراف وجهات أبرزها : منظمات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية والمحلية التى تزايد اهتمامها بمطالب وشكاوى هذه المجتمعات وهدفها فى الحفاظ على هويتها المستقلة ومن أهم هذه المنظمات ذائعة الصيت على المستوى العالمى منظمات هيومان رايتس ووتش والعفو الدولية ، وزيادة الدعاية الإعلامية لمظلومية والأوضاع المعيشية السيئة لأفراد هذه المجتمعات خاصة باستخدام أدوات ووسائل الإعلام الجديدة والتى من أبرزها: وسائط التواصل الاجتماعى والقنوات الفضائية متعددة اللغات والإنترنت ، وزيادة اهتمام المنظمات الدولية والإقليمية بالأزمات والصراعات الدولية ذات المنبع الإثنى اعتمادا على مبدأ التدخل الدولى فى الشئون المتعلقة بحياة البشر وقيام المنظمات العالمية وفى مقدمتها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الجغرافية ومنها الإتحاد الأفريقى وحلف شمال الاطلنطى (الناتو) و مجلس التعاون الخليجى – بإرسال قوات حفظ السلام لمناطق الصراعات الإثنية فى الدول العربية بدءا من لبنان عام 1975 مرورا بالصومال فى الفترة بين عامى 1993و1999 والعراق فى الفترة الممتدة بين عامى 1991 وحتى نهاية 2020 وجنوب السودان بدءا من عام 2010 وحتى نهاية عام 2020 وليبيا بداية من مارس 2011 إلى نهاية عام 2016 وسوريا بداية من عام 2012 إلى الآن واليمن من عام 2012 إلى الآن بهدف " إنسانى " ظاهرى مزعوم هو وقف سياسات القمع والتدمير والتهجير الجماعى التى تقوم بها الأنظمة الحاكمة فى هذه الدول ضد الكيانات والمجتمعات الإثنية الخاضعة لها ، والنظر إلى هذه السياسات باعتبارها تشكل تهديدا للأمن والاستقرار على المستويين الإقليمى والعالمى بصفة عامة(ستافروبولو ، 2016. ص ص.8–9). وكشفت تطورات الأحداث ونشر الوثائق السرية الخاصة بالمداولات والمشاورات التى جرت بين قيادات الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وبلجيكا أن الغرض والهدف الأساسى من عمليات التدخل الإنسانى المزعومة هو اسقاط القيادات السياسية الحاكمة فى هذه الدول وخلق حالة من عدم الاستقرار والفوضى الأمنية التى تتطلب التواجد العسكرى الغربى الكثيف على الأراضى العربية لاسيما فى مناطق الثروة المعدنية والنفطية والسيطرة التامة عليها ؛ وبما يكفل استمرارية السيطرة الأمريكية والغربية عموما على مناطق

استخراج الطاقة سواء البترول والغاز والفحم (طعمه و هاشم، يناير 2015 ص 116) .

وقد ترتب على عمليات التدخل الإنسانى الدولية خلق مناطق نفوذ تابعة للدول الكبرى شرعت فى استغلال مواردها ومن ناحية أخرى تجميع اللاجئين من إثنيات محددة وإقامة مخيمات خاصة بهم تحت حمايتها ؛ استتبعها استصدار قرارات من مجلس الأمن بإقامة ممرات " إنسانية" لتوصيل المساعدات للمقيمين فى هذه المخيمات التى تم تأسيس غالبيتها فى مناطق تابعة للحكومة الشرعية فى دول مثل سوريا واليمن والعراق ؛ بينما تستهدف الدول الغربية المشرفة على هذه المخيمات استغلال هذه المخيمات فى تهريب وإدخال الأسلحة الخفيفة والثقيلة لقوات أو مليشيات المعارضة التى جرى نقل كثير من أفرادها للإقامة فى هذه المخيمات ؛ وهو ما يشير إلى احتمال زيادة تدفق آلاف اللاجئين من مناطق أخرى محل الصراع المسلح إلى هذه المخيمات والمناطق " المحمية دوليا " (Kuczera, 2017. PP.28-29) ؛ واستمرار معاناة ملايين اللاجئين لسنوات كثيرة فى المستقبل خاصة فى ظل عدم تحديد آجال زمنية لسحب القوات الأجنبية واستعادة الأمن والاستقرار للمناطق المنكوبة وإعادة اللاجئين لديارهم وبيوتهم بعد تأهيلها وتعميرها .

4- استخدام دول الهامش لقضية اللاجئين فى تهديد الأمن القومى العربى (تكتيك التفتيت والتقسيم وفرض الوصاية**):** تسعى دول: تركيا وايران واسرائيل إلى التغلغل فى كافة الدول العربية تنفيذا لاستراتيجيات تمدد ونشر النفوذ الإقليمى لكل منها على حساب المشروع الوحدوى القومى العربى؛ ونجحت كل دولة من هذه الدول فى خلق قناة تنسيق وتفاعل مستمر مع كافة الدول الشرقية والغربية التى لها مصالح فى المنطقة العربية بما فيها الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا ؛ لذا فإنه ليس من المستغرب سعى كل من الدول الثلاث إلى خلق وتشكيل حزام أمن محيط بها فى هذه المنطقة الحيوية. ونعرض فيما يلى للأسباب وآليات كل من تركيا واسرائيل للقضاء على مظاهر تأثير موجات اللاجئين العرب سواء من فلسطين أو العراق أو اليمن أو سوريا على أمنها الوطنى .

أ- تركيا: اتجهت الدولة العثمانية وخليفتها تركيا منذ بداية القرن العشرين فى استخدام اللاجئين كأحد وأهم أدوات تغيير الخريطة السكانية فى العالم العربى ؛ وتعود البدايات فى هذا الشأن على فترة أو مرحلة ما بعد الحرب العالمية حيث قامت الدولة العثمانية خلال الفترة بين عامى 1917 و1924 بعمليات تطهير عرقى واسعة للأقليات الإثنية المناوئة لاستمرار الحكم العثمانى لأراضيها والمطالبة بالاستقلال عن الاحتلال العثمانى لها لعقود طويلة ، ومن هذه الأقليات: الأرمن والأقليات المسيحية فى الولايات ذات الأغلبية المسلمة مثل ألبانيا وقبرص ومالطة. واستقبلت الدول العربية لاسيما مصر وسوريا والأردن وفلسطين والعراق جانبا كبيرا من هذه الموجات المتدفقة من اللاجئين؛ وعقب وصول هذه الموجات من اللاجئين الذين قدرت بعض المصادر أعدادهم بما يتراوح بين خمسة وعشرة ملايين

فرد – اندمج غالبيتهم فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية العربية نظرا لعدة اعتبارات أهمها(ولد دده؛ 2013. ص ص .6–8) : ممارسة الدول الأوروبية المستعمرة ومنها بريطانيا وفرنسا ضغوطا كبيرة لتسجيل ومنح الجنسية العربية لأسر اللاجئين رغبة منها فى إحداث تغيير فى الخريطة السكانية العربية علاوة على أن إجراءات التسجيل والحصول على الجنسية يمنحها حق التدخل فى مراحل لاحقة لحماية حقوق هذه الأقليات.

تسعى تركيا من تواجدها العسكرى الضخم فى شمال العراق بدءا من عام 2003 وفى شمال سوريا بدءا من عام 2015 ؛ الى الإشراف على إدارة معسكرات اللاجئين السوريين داخل الأراضى السورية وكذلك معسكرات اللاجئين داخل الأراضى التركية إلى تحقيق عدة أهداف لصيانة أمنها الوطنى من أهمها : تقديم نفسها كطرف وفاعل إقليمي مؤثر مرة أخرى فى قضية الأمن الإقليمى بعد نجاحها في طرد الميليشيات الكردية المسلحة من عفرين والقري الحدودية الأخرى مع سوريا من جهة ؛ وكذلك قيامها بتقويض الانتشار الجغرافى للفصائل الجهادية الإسلامية ومنها هيئة تحرير الشام وهو الأمر الذى يدعم من مزاعمها بالوقوف مع المجتمع الدولى للقضاء على الجماعات الإرهابية بالمنطقة (سعد الدين؛ أبريل 2017. ص ص.167–169). علاوة على حرمان النظام السورى الحاكم برئاسة الأسد من السيطرة على المحاور والنقاط الحدودية الاستراتيجية فى جنوب تركيا وخاصة معبر "الهوى" ؛ مما يعزز الحضور التركى بتشجيع وترحيب من الولايات المتحدة وروسيا وبعض الدول الأوروبية فى مناطق توتر وصراع عربية أخرى بصفة خاصة فى البحر الأحمر واليمن وجنوب السودان وفى الخليج العربى(الطويل ؛ أبريل 2017. ص ص. 99–101). بالإضافة إلى قيام تركيا باستغلال معسكرات اللاجئين السوريين خاصة فى شمال وغرب سوريا فى تمكين المليشيات العسكرية المعارضة السورية المدعومة من تركيا من الانتشار فى مساحات جغرافية جديدة مما يضيق الخناق على القوات الحكومية السورية ويعزز من تعاظم نفوذها وقدرتها على تقويض التحركات الكردية المدعومة من واشنطن من ناحية أخرى(سعد الدين؛ أبريل 2017. ص.171).

بجانب ما سلف عرضه ، تسهم السياسات التركية لإدماج اللاجئين السوريين على أراضيها– وفقا إحدى الدراسات الميدانية التى تم اجراءها فى عام 2017 على مجموعات من أطفال اللاجئين السوريين – فى طمس الهوية العربية لدى غالبية الأطفال الذين شملتهم هذه الدراسة نظرا لنجاح خطط التعليم والاندماج المعدة من قبل الحكومة التركية وخصوصا مشروع PICTES والذي يهدف لدعم اندماج الطلاب السوريين بالنظام التربوي التركي ؛ وهو ما أثر بشكل سلبي على تعلم اللغة العربية من قبل الأطفال السوريين . علاوة على قصور برامج تعليم اللغة العربية والتى تحتاج إلى إعادة صياغة ووضع آليات تناسب الأطفال السوريين .

ب- الدول الأوروبية وإدارتها قضية اللاجئين للحفاظ على أمنها القومى: خلال الفترة بين عامى 2015 و2020 ومع زيادة حدة المعارك بين قوات النظام السورى وقوات جماعات المعارضة المناوئة له والتى تعززها القوات التركية والأمريكية؛ تتفاقم مخاوف غالبية الدول الأوروبية من حدوث تدفق موجات جديدة من اللاجئين السوريين على حدودها ؛ بما فى ذلك دول ألمانيا والسويد والنرويج التى فتحت أبوابها أمام الموجات الأولى للاجئين السوريين بين عامى 2012 و 2014 (Thépaut, , July, 2020 . p.2).

لذا أصبحت القضية الأهم فى جدول اهتمامات القيادات السياسية الأوروبية هى البحث عن بدائل " آمنة " لاستيعاب موجات اللجوء السورية لهذه الدول بما يجنبها أعباء توفير الملاذات الجماعية ومواد الإعاشة والرعاية الصحية اللازمة لهم فى وقت تشهد هذه الدول أزمات اقتصادية وأمنية وسياسية ضخمة تثقل كاهلها. وفى توقيت مبكر رفضت غالبية الدول الأوروبية اقتراح الرئيس الفرنسى إيمانويل ماكرون – الذى يتخوف من أن تكون بلاده هى الملاذ الأكبر والوجهة الأولى لغالبية اللاجئين السوريين اعتمادا على عوامل التقارب الثقافى والقيمى واللغة – والذى يتضمن توزيع اللاجئين الجدد بالتناسب بين جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بما فيها الدول حديثة الانضمام للاتحاد من أوروبا الشرقية مثل بولندا والمجر ورومانيا (Balanche , February, 2020.pp.2-3) ؛ غير أن هذه الدول جميعا رفضت المقترح الفرنسى بسبب: الضغوط والأعباء والأزمات الاقتصادية المتلاحقة التى تواجهها وأثرت سلبا على معدلات النمو الاقتصادى وزيادة حجم الديون المحلية والخارجية ؛ علاوة على تردى الأوضاع الأمنية لديها جراء الهجمات الإرهابية المتعددة التي شهدتها في السنوات الأخيرة والتى ارتكب غالبيتها أفراد جهاديون " سوريون " تسللوا إلى دول القارة الأوروبية بموجب آليات تهدف إلى مساعدة اللاجئين؛وفشل أجهزة الشرطة والاستخبارات الأوروبية فى تنفيذ سياسات متشددة ودقيقة لمنع المتطرفين من دخول الدول الأوروبية تحت مسميات وأغراض متعددة منها الالتحاق ببرامج المنح الدراسية الأوروبية (Zelin, October, 2019 .pp.2-4) ؛ علاوة على ما سبق تتفشى فى أكثرية الدول الأوربية دعاوى وشعارات التيارات الشعبوية والقومية المتطرفة والرافضة لاستقبال " اللاجئين الأجانب" المعادين للقيم والثقافة الحضارية الغربية وتنامى التأثير الفعال لهذه التيارات على الانتخابات البرلمانية والأوروبية مما سمح بدخول ممثلين لها فى البرلمانات الوطنية والبرلمان الأوروبى(بيدُكان؛ نوفمبر 2018. ص ص. 179-183).

فرضت العوامل السابقة جميعا على الدول الأوربية ضرورة التفكير فى بدائل لاستيعاب تدفق الموجات المليونية من اللاجئين السوريين ؛ وفى ذات الوقت يعزز من فكرة تضامنها مع اللاجئين السوريين الذين يشكلون حالة شعب يعاني ضيقاً حقيقياً هاجر بسبب الحرب؛ لذا اعتبرت الدول الأوروبية تركيا

هى المخرج الوحيد أمامها من معضلة اللاجئين السوريين . ولبى الرئيس التركى رجب طيب أردوجان المطاعب والمشاعر الأوروبية ونجح خلال عامى 2016 و2017 فى " ابتزاز" الدول الأوروبية ومن أبرزها ألمانيا وبلجيا وفرنسا لتوفير التمويل الكافى واللازم لاستقبال ملايين اللاجئين السوريين الذين ما زالوا يقيمون في تركيا بخطة دعم قيمتها ثمانية مليارات يورو؛ علاوة على تقديم دول الاتحاد الأوروبي كافة أنواع الدعم المالى والفنى لقطاعات الزراعة و السياحة، والثقافة والقطاعات الأخرى في تركيا. إلى جانب ما سبق ؛ حرص المسئولون الأوروبيون على عدم إدانة انتهاكات حقوق الإنسان فى داخل تركيا وعدم المطالبة بمعاقبة المؤسسات والشخصيات المتورطة فيها (المرجع السابق؛ ص ص. 184–187) ؛ كذلك التزمت غالبية الدول الأوروبية الصمت على انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن العمليات العسكرية التركية ضد الأكراد في سوريا، واسترضاء القيادة التركية فى حال الغضب والتهديد بإثارة فتح الحدود التركية الأوروبية أمام ملايين اللاجئين السوريين الراغبة فى الهجرة الجماعية للدول الأوروبية .

جـ–اسرائيل: ترتكز الاستراتيجية الاسرائيلية التوسعية ضد الوطن العربي على عدة عناصر هى (Hiltermann, 1990 .PP. 87-98): احتلال الأراضى العربية بمساعدة ودعم من الولايات المتحدة واستخدام القوة المسلحة والارهاب وارتكاب المجازر والمذابح لطرد السكان العرب من مساكنهم ومصادرة ممتلكاتهم ؛ علاوة على ركنين آخرين مرتبطين بقضية الشعب الفلسطينى عموما واللاجئين منه بصفة خاصة وهما: الالتزام بالحفاظ على يهودية الدولة الإسرائيلية، والحيلولة بكل السبل دون إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والكاملة ؛ وفيما يلى توضيح لأضرار ضمان يهودية الدولة الاسرائيلية على الأمن القومى العربى :

تحرص الدعاية الاسرائيلية الصهيونية على الترويج والادعاء أمام يهود العالم بأن وجود إسرائيل في داخل الوطن العربي يفرض على المجتمع الدولى دعمها فى مواجهة الرفض الفسلطينى والعربى والذى ينكر عليها حق الوجود والحياة كدولة رسمية وحيدة للشعب اليهودى تعيش فيها وتسكنها مجموعات بشرية ذات غالبية تنتمي الى الديانة اليهودية وتعتبر اللغة العبرية لغتها الأساسية والوحيدة الرسمية. وبدءا من عام 2004 إثر وصول أحزاب تيار اليمين واليمين المتطرف لسدة الحكم فى اسرائيل وتراجع شعبية الأحزاب السياسية العربية وأحزاب تيار اليسار والوسط – أصبح الهاجس الأكبر المسيطر على فكر وسياسات الحكومات الأسرائيلية المتتابعة هو ضمان استمرارية اسرائيل كدولة وحيدة الديانة فقط وهى الديانة اليهودية ؛ وذلك بدءا بحكومة آريل شارون مرورا بالحكومات التى شكلها بنيامين نتياهو وحتى الوقت الراهن اعتمادا على دعاوى ومزاعم أيديولوجية مرتبطة بعقيدة الاستيطان الإسرائيلى باحتلال أراضى الآخرين وطرد السكان منها بعد الاستيلاء على ممتلكاتهم

أولأسباب أمنية حيث يتم هدم المنازل الفلسطينية وإقامة مستوطنات اسرائيلية محلها أو لأسباب اقتصادية تتعلق بجودة وصلاحية الأراضى للزراعة واحتواءها على مياه جوفية صالحة للاستيطان الزراعى والعمرانى(Olesker, 2014.PP.79-81) .

وارتبطت موجات اللجوء الفلسطينى والتهجير القسرى للمواطنين الفلسطينين خارج الأراضى الفلسطينية على الحدود مع الأردن أو لبنان أو مصر أو سوريا ارتفاعا وانخفاضا بمجريات وأحداث الصراع بين الدول العربية واسرائيل، وبداية بزوغ وترسيخ مفهوم "الحرب الديمجرافية أو السكانية بين الدول والشعوب العربية واسرائيل" حيث يتم التعويل على زيادة معدلات انجاب الأطفال بين السيدات الفلسطينيات فى مواجهة ضعف معدلات الزواج والانجاب بين الإسرائيليين ؛ مما دفع الحكومات الاسرائيلية المتتابعة إلى تنفيذ تكتيك طرد الأسر الفلسطينية بعد عجز سياسة القمع والسجن والاعتقال الاسرائيلى فى خفض معدلات الزيادة السكانية الفلسطينية(مركز البديل، أكتوبر 2012. ص ص.8-9) .

ومن ناحية ثانية تبنت الحكومات الاسرئيلية المتعاقبة بدعم وتمويل أمريكى وأوروبى سياسة جذب وتشجيع الهجرات الهودية من شتى مناطق العالم بما فيها أفريقيا ودول الكومنولث الروسى خاصة روسيا وأوكرانيا وجورجيا وجمهوريات البلطيق استونيا ولاتفيا وليتوانيا الى فلسطين المحتلة وإحلالهم محل السكان الفلسطينيين وشملت التيسيرات والمحفزات الاسرائيلية فى هذا الشأن(المرجع السابق؛ ص. 11): إنشاء وزارة خاصة بالهجرة، واستصدار قرار من الكنسيت يتم بموجبه تقديم ومنح الجنسية الاسرائيلية بدون قيود أو اشتراطات لأي شخص أو فرد يهودي يريد أو يطلب الهجرة الى اسرائيل وذلك أثناء إقامته ومعيشته فى دولته الأصلية التي ينتمي اليها وحاصل على جنسيتها؛ وتخصيص نحو 25 % من المعونة الأمريكية لاسرائيل لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وتشييد مستوطنات جديدة فى القدس والجولان بهدف تغيير التركيبة السكانية للمنطقتين مما يحول دون عودتهما مرة أخرى للسيادة الفلسطينية والسورية وينتهى معه بلارجعة حق المواطنين الفلسطينيين في العودة الى ممتلكاتهم وديارهم وإقامة دولتهم المستقلة (منصور؛ ابريل 20118 ص ص.228-232) ، وهو ما يعني – من وجهة نظر إسرائيل – إلغاء التواجد الاسرائيلي على الأرض العربية الفلسطينية.

والملاحظ أن الولايات المتحدة حالت دون عرض ومناقشة قضية اللاجئين الفلسطينيين فى مجلس الأمن بعكس الجمعية العامة للأمم المتحدة التى احتفظت بالنصيب الأوفر من القرارات التي تناولت قضية اللاجئين الفلسطينيين؛ نظرا لأن التعامل تم معها بحسبانها قضيةً إنسانيةً من مهام ووظائف وكالة الأمم المتحدة فى الشرق الأدنى لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(أونروا)، ولم يتمِ التعامل

معها باعتبارها قضيةً سياسيةً تهدد السلم والأمن الدوليين والتى تعد من سلطات ووظائف مجلس الأمن.وتعتبر السياسة الأمريكية من القضية الفلسطينية عموما وقضية اللاجئين الفلسطينيين بصفة خاصة منحاز تماما إلى درجة التطابق مع الموقف الإسرائيلي المنادى والهادف إلى توطينهم فى خارج الحدود الفلسطينية . فالولايات المتحدة ترى أن حقّ عودة الشعب الفلسطينى إلى أرضه المحتلة هو من وجهة كافة المسئولين السياسيين فيها أنّه حقّ شكلىّ بينما لإسرائيل كامل الحقّ والسيادة الكاملة والمنفردة في تحديد ما ومن يمكن قبوله للعيش في داخل إسرائيل (Pollock, Hermann, and al-Omari, , July 2020.p.3) .

ومما يؤسف له نجاح حكومة الاحتلال الاسرائيلى برئاسة نتنياهو خلال الفترة بين عامى 2017 و2020 فى اقناع الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب بمساندة ودعم سياسات الاحتلال الاسرائيلى للقدس والضفة الغربية و الجولان السورية واعترافها بشرعية ضم هذه الأراضى المحتلة لها بزعم الحفاظ على يهودية إسرائيل ومنع قيام دولة فلسطينية (Makovsky, Rosenbaum, and Patkin October 2020.p.2) . ؛ وهى السياسات التى تشكل تهديدا مباشرا ووجوديا للأمن القومى العربى الذى يتعرض حاليا لهزة شديدة نظرا لزيادة هوة الخلاف والشقاق بين الدول العربية على مصادر تهديده بشكل عام متفق عليه بين جميع الدول العربية طوال الوقت وذلك على الرغم من قيام جميع الدول العربية بإعلان التزامها بذلك.

يتضح مما سبق أن قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين رغم كل التطورات السلبية السالف بيانها لاتزال تشكل مكونا هاما وكبيرا من مكونات ومرتكزات القضية الفلسطينية والصراع بين الدول العربية واسرائيل بشكل عام؛ و تعتبر أبرز وأخطر مصادر تهديد إسرائيل للأمن القومي العربي عموما ولأمن الدول العربية المحيطة بها بصفة خاصة ؛ حيث تعتمد اسرائيل فى استراتيجيتها ضد العرب على أساس منع عودة اللاجئين الى الأراضى الفلسطينية المحتلة على الأجلين القصير والمتوسط.

5- تنظيم داعش وحملة التطهير الدينى بين اللاجئين:

عقب إعلان إقامة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام فى 9 أبريل 2013 اتجه للتوسع شمالا في الأقاليم الخاضعة لسيطرة قوات المعارضة السورية المسلحة اعتماد على المساندة والدعم المقدم له من النظام السوري وحلفاؤه(حزب الله، والميليشيات العراقية)، علاوة على نجاحه فى السيطرة على مساحات شاسعة من شمال الدولة العراقية، علاوة على اغتنام واستيلاء قواته على على أسلحة ثقيلة ومتنوعة من الجيش العراقي. وتمكن في أسابيع محدودة من تكبيد قوات مجلس شورى المجاهدين هزائم متكررة مما مكنه من دمج وربط مناطق سيطرته في الأراضى العراقية بالأراضى الواقعة تحت

سيطرته فى الأراضى السورية (المصطفى؛ سبتمبر 2015 . ص ص. 17 –27).

لذا اعتبرت عدة دراسات أن تهديد التنظيم للأمن القومى العربى يعتمد على ثلاثة محاور رئيسية هى: تهديد التنظيم للنظام الجيوسياسى العربى ومحاولة فرض مجال جيوسياسى جديد هو المجال " الجيوسياسى الإسلامى " وإقامته كيانا توسعيا سياسيا على أراضى العراق وسوريا بصفة مبدئية يتم مده لدول ومناطق أخرى باستقطابه لدعم التنظيمات الجهادية المماثلة وولائها في مصر وليبيا ونيجيريا ومالى والصومال ....وغيرها . وقيام التنظيم بالتورّط في جرائم الإبادة والمذابح الجماعية لأصحاب و أتباع الديانات والمذاهب االعقائدية الأخرى وتبنيه بشكل علنى مقولات وافكار تقوم على تبرير القتل بسبب هذه الانتماءات الدينية؛ وهو ما سايرته بعض الجماعات الجهادية التابعة له من ارتكاب مذابح وعمليات قتل جماعى لمواطنين مصريين يدينون بالمسيحية فى ليبيا فى عام 2015 و2016، وكذلك الأمر فى كل من مالى ونيجيريا خلال عام 2015(حسن؛ 2015 . ص ص. 38 – 40) .

أما الأمر أو الاعتبار الثالث فيتعلق بطبيعة تكوين التنظيم ونوعيه مقاتليه حيث قدرت إحدى الدراسات الصادرة فى عام 2018 عدد مقاتلى التنظيم بنحو عشرين ألف مقاتل من بيهم قرابة خمسة آلاف مقاتل من جمهوريا آسيا الوسطى والشيشان وبعض الدول الأوروبية وهو ما يشير إلى القدرة الكبيرة للتنظيم على اجتذاب أعضاء جدد من بينهم عدد من أكراد وتركمان سوريا والعراق نظرا لاعتماده على العقيدة الإسلامية الصحيحة كرابط بديلا عن الهويات الإثنية (Levy, October, 2020. P.1) .

لذا فإن مبعث خطورة تنظيم داعش على الأمن القومى العربى تأتى من قدرة التنظيم على حشد وتجميع أعضاء جدد له بين ملايين اللاجئين داخل مناطق التوتر والصراع المسلح فى الدول العربية مما يعد مصدراً شديد الخطورة لأمن هذه المناطق سواء من زاوية ما تحدثه من تغيير في التعديل السكانى / الديموجرافي في الدول العربية قليلة السكان مثل لبنان والأردن؛ علاوة على طمس الهوية العربية لصالح هوية دينية أوسع انتشارا وهى الهوية الإسلامية ؛ علاوة على قدرة التنظيم على خلق وتشكيل خلايا نائمة تابعة له فى الدول الأوروبية والعربية التى ينتقل ويستوطن بها موجات اللاجئين من المنطقة العربية (Ibid., p.3).

6– هروب الكفاءات العلمية والمتخصصة العربية:

على الرغم من المزايا والفوائد الجمة لخروج اللاجئين من مناطق الصراع والحروب فى العالم العربى ومنها: النجاة بأرواحهم وأسرهم من عمليات القتل المخطط والعشوائى وبالتالى اعتبار اللجوء حلاً لمعاناتهم ومتاعبهم الأمنية المستمرّة منذ اندلاع الحروب والصراعات الدموية. واعتبارعملية الخروج واللجوء لدول التوطن النهائى بداية تحقيق أحلاهم فى العيش بأمان وضمان الحصول على حقوقهم فى الاستقرار المادي والنفسي، والتعليم، وفرص العمل، وغير ذلك من المنافع على الصعيد الفردي

والأسرى الجماعى.

غير أن عدة دراسات وبحوث ميدانية متخصصة كشفت عن احتواء عمليتى اللجوء والتوطن خارج البلد الأم على آثار سلبية عديدة على المستوى الداخلى والمحلى للدول غير المستقرة أو التى تدور الحروب والصراعات المسلحة على أراضيها ؛ من أبرزها :هروب آلاف الأسر واللاجئين إلى دول اللجوء المجاورة أو الدول العربية الأخرى مثل الأردن ولبنان وتركيا ومصر والانتقال منها فى مرحلة تالية للتوطن واللجوء لعدد من الدول الأوروبية ودول مثل كندا والولايات المتحدة خاصة مع قيام كثير من هذه الدول بوضع الخطط والبرامج والسياسات الخاصة بدمج اللاجئين فى مجتمعاتهم وتوطينهم فى كيانها بمنحهم جنسيتها بعد مضيّ فترة زمنية تتراوح بين خمس وعشر سنوات واستكتابهم عدة إقرارات وضمانات تحول دون عودتهم لبلادهم الأصلية فى المستقبل دون الحصول على موافقات أجهزة ومؤسسات " الدولة الأم الجديدة" لهم .

لذا تحذر عدة دراسات من احتمال فقدان الدول العربية محل الصراعات المسلحة والحروب ومنها سورية - في حال استمرار وتيرة اللجوء على ما هي عليه أو زيادتها - مئات الآلاف من مواطنيها سنويًّا(الهلالى ؛ 2017؛ ص ص.67-68) . وترجح تصريحات المسئولين الأوروبيين خاصة فى ألمانيا والسويد والنرويج والدنمارك، وخططهم الرامية إلى ترتيب استقبال المهاجرين السوريين خلال السنوات الخمس المقبلة، مخاوفَ من وجود نوايا أوروبية بصفة خاصة وغربية عموما لإطالة أمد الحرب والصراع فى المنطقة العربية، مع الإكتفاء بحصرها في أحد أبعادها (وهى نقل وتوطين اللاجئين فى الدول أو الأطراف الثالثة)؛ وهو الأمر الذى من شأنه أن يُحدث خللاً كبيرا في الخريطة السكانية والبشرية للدولة السورية (كريم أبو حلاوة ؛ هجرة العقول والكفاءات السورية : نزيف تنموى مستمر؛ سلسلة قضايا التنمية البشرية (مركز دمشق للأبحاث والدراسات؛ ديسمبر 2018 ص ص. 10-12)؛ وهى التداعيات التى لا تقلّ فى فداحتها عن سياسات التجهيرالقسرى المخططة التى تتبعها بعض الميليشيات العسكرية التابعة للحكومة السورية القائمة أو التابعة للقوات العسكرية التركية فى الأراضى والمناطق الخاضعة لها. كما تسهم عمليتى اللجوء والهجرة الحالية في تراجع مكانة وأعداد المنتمين للطبقة الوسطى في سورية؛ حيث تكشف عدة دراسات أجريت على مجموعات من اللاجئين فى الدول المضيفة عن أن كثيرا من هؤلاء اللاجئين الذين يزمعون الهجرة للدول الأوروبية خصوصا والدول الغربية بصفة عامة ليسوا من المعدمين داخل المخيمات أو الفقراء العاجزين عن تأمين تكاليف الهجرة المقدرة بنحو ثلاثة آلاف يورو للشخص الواحد لأقرب الدول الأوروبية مثل ايطاليا وفرنسا وبريطانيا، بل إنهم من أبناءالفئة العليا فى الطبقة الوسطى الباحثين عن استقرار دائمٍ وأوضا ع معيشية أفضل(حيث تكشف بيانات أغلبهم عن أن منهم المثقفون، والجامعيون، والمهنيون، والحرفيون(المرجع

السابق ص ص. 14-16) .

فضلاً عن ذلك، يُعدّ فقدان عنصر الشباب أحد أبرز الآثار السلبية لعمليات اللجوء والهجرة الحالية؛ لأنه عنصر ضروري ومهمّ في عمليّة إعادة الإعمار وضرورة حتمية لضمان تعافي البلاد مستقبلاً من آثار الحروب والدمار التى لحقت بمنشآتها وبنيتها الأساسية من مساكن وشبكات مياه الشرب والصرف الصحى الآمنة والكافية وشبكات الكهرباء والطاقة والاتصالات ، بعد انتهاء الحرب. لذا فإنه من المرجح فقد الدولة السورية لمئات الألاف من الأيدى العاملة الماهرة والمتخصصة التى تستقر وتتوطن فى دول وبلاد المهجر الأوروبية والغربية البعيدة .

التوصيات :

على ضوء ما كشفت عنه الدراسة من أوجه قصور وضعف فى التعامل العربى والدولى مع قضية اللاجئين العرب ؛ وحرصا على الحفاظ على الهوية العربية لهؤلاء اللاجئين والحد من انضمام بعضهم للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة وبالتالى تشكيلهم مصدر تهديد خطير للأمن القومى العربى تقترح الدراسة ضرورة العمل على :

* العمل على افتتاح مدارس خاصة باللغة العربية للاجئين السوريين فى تركيا وإيجاد الاعتراف اللازم لها وتحريك ملفات زيادة دعم تعليم اللغة العربية للأطفال السوريين؛ وتشجيع الجمعيات الأهلية والمنظمات المدنية العربية لتوجيه دعمها لتعليم اللغة العربية في تركيا . ومطالبة الحكومة التركية بوضع ساعات إضافية للطلاب السوريين من أجل تعلم اللغة العربية وإعادة صياغة السياسات التربوية التي تعمل عليها الحكومة التركية من أجل الطلاب السوريين في تركيا.

* العمل على ضرورة معالجة سوء الفهم المتعارف عليه والخلط بين مصطلحى "الدولة القوية" ومصطلح "الدولة الاستبدادية" حيث يقصد بالدولة القوية "الدولة التي تتوغل قانونيا في المجتمع وتنظم علاقات البشر فيه"، أما الدولة الاستبدادية فهي التي تلجأ للقمع والتدخل أمنيا في الاقتصاد والسياسة والثقافة عبر آلة الأجهزة الأمنية القمعية مما يدفعها إلى قمع المعارضين السياسيين وتوزيع المغانم على شبكات الفساد المؤيدة لها والمستفيدة من بقائها.

* ضرورة قيام النظم السياسية العربية بتطبيق قيم الحوكمة الرشيدة والمواطنة ؛ والتعايش السلمى؛ والتسامح وقبول الآخر بما فى ذلك بين الأقليات الإثنية ومشاركتها فى كافة الأجهزة والمنتخبة.

* تعزيز العلاقات العابرة للحدود بين كافة تنظيمات المجتمع المدنى والأحزاب السياسية العربية والجمعيات الأهلية العربية .

* تطوير المناهج الدراسية العربية بما يعزز القيم العربية الأصيلة والحضارية المشتركة .

* ضرورة تنفيذ مبادرة البرلمان العربى لحماية حقوق اللاجئين السوريين والصادرة فى عام 2018.

قائمة مراجع الدراسة

أولا المراجع العربية :

1- د.ابراهيم شلبى، **المنظمات الدولية : دراسة في الأسس والمبادىء العامة والتنظيم الدولى،** المؤسسة الجامعية للنشر والطباعة؛ بيروت بلبنان ، طبعة عام 1984.

2- إحسان الحافظي؛ مسارات إصلاح قطاع الأمن في الأنظمة العربية الانتقالية ؛ **مجلة سياسات عربية** العدد 16 سبتمبر 2015.

3- د. أحمد أبوالوفا، **حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين: دراسة مقارنة،** مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالإشتراك مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالعربية السعودية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، الرياض . 2008 .

4- د. أحمد الرشيدي (محرر)، **الحماية الدوليّة للاجئين،** أعمال ندوة نظّمها مركز البحوث والدراسات السياسيّة بالقاهرة في 17-18 نوفمبر 1996، مركز البحوث والدراسات السياسيّة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيّة، جامعة القاهرة، 1997.

5- د. اسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية** ؛ الكويت:منشورات ذات السلاسل . 1987

6- د. أمانى الطويل ؛ مسارات تهديد الأمن العربى فى جنوب البحر الأحمر ؛ **مجلة السياسة الدولية؛** العدد 212، أبريل 2017.

7- أمجد طعمه ونوار هاشم، السياسات الروسية من ثورات الربيع العربى فى ليبيا ومصر وسورية، **دورية سياسات عربية؛** العدد 12، يناير 2015.

8- أمينة مصطفى دلة ؛ جدلية أولوية" الدولة الحارسة "مقابل المسؤولية الدولية: تحقيق مبدأ التضامن مع مراعاة الخصوصية العربية ؛ **مجلة سياسات عربية** ، العدد 20 - مايو 2016.

9- حارث حسن؛ السياسة الأمريكية تجاه تنظيم" داعش " ؛ **مجلة سياسات عربية** العدد 16 سبتمبر 2015 .

10- حمزة المصطفى؛ الحرب على" تنظيم الدولة "بعد مرور سنة على تشكيل" التحالف الدولي :" حالة سوريا؛ **مجلة سياسات عربية** العدد 16 سبتمبر 2015 .

11- د. حسين منصور؛ اللجوء والهجرة فى المناقشات النظرية الأوروبية ؛ **مجلة الدراسات الاستراتيجية والأمن** ؛ العدد 1 ، 2007 .

12- _____؛ القضية الفلسطينية وخيارات التسوية فى ظل القانون الدولى العام ، **مجلة العلوم السياسية والقانون؛** المعهد الديمقراطى العربى ببرلين ، العدد 8 ، ابريل 20118 .

13- د. حمال سلامة ؛ تفسير منظومة العلاقات بين الدول : دراسة فى آليات اندلاع واستمرار

الصراعات الدولية ؛ (القاهرة: الناشر والموزع دار النهضة العربية ، فى عام2013) .

14 – جراية الصادق ؛ تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة ؛ **مجلة العلوم القانونية والسياسية**؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي عدد 8 ؛ نوفمبر 2014 .

15 – رويد أبو عمشة ؛ التوافق بين الدول الكبرى فى مجلس الأمن فى الفترة من 1979 – 2013؛ **مجلة سياسات عربية** ؛ العدد17 نوفمبر ؛2015 .

16– سامي صالح الكعبي؛ **مفهوم الأمن القومي للدولة في ظل العولمة : دول النظام الإقليمي العربي إنموذجا1991–2013**؛ رسالة ماجستير فى العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان، 2014.

17– سيد أحمد قوجيلى ؛ **الدراسات الأمنية النقدية** ؛ عمان ؛ المركز العلمى للدراسات السياسية ؛ 2014.

18– د. شهاب سليمان عبدالله، **مبادئ القانون الإنساني الدولي "دراسة لمبادئ القانون الإنساني الدولي وأحكام الشريعة الإسلاميّة والنظام الأساسي للمحكمة الدوليّة** "، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.

19– د .صلاح الدين طلب فرج؛ " حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي" ؛ **مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية)** ؛ المجلد السابع عشر، العدد الأول، 159–168. يناير 2009.

20– د. عبد المنعم المشاط (محرر)، **الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته** ؛ معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة؛ 1993.

21– د.عبدالوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسيّة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974.

22–عدي محسن غافل؛ صلح وستفاليا Westphalia وأثره في إنهاء الصراع الديني في أوربا عام 1648م ؛ كربلاء؛ **مجلة أهل البيت عليهم السلام؛** العدد 18؛ سبتمبر 2015 .

23– علاء عبد الحفيظ محمد محمد عبد الجواد ؛ **العلاقة بين الأمن القومي والديمقراطية: "دراسة لتأثير أزمة 11 سبتمبر 2001 على الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية**؛ رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ؛ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ؛ جامعة القاهرة ، القاهرة . 2009 .

24– _____؛ أزمة اللاجئين في العالم العربي وتداعياتها الداخلية والإقليمية؛ **مجلة سياسات عربية** ، العدد 20 – مايو 2016.

25- كمال طيرشي؛ مؤتمر " العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة " ؛ **مجلة سياسات عربية** ؛ العدد17 نوفمبر ؛2015 .

26- د. كريم أبو حلاوة ؛ هجرة العقول والكفاءات السورية : نزيف تنموى مستمر ؛ **سلسلة قضايا التنمية البشرية** (مركز دمشق للأبحاث والدراسات ؛ العدد الرابع – كانون أول / ديسمبر 2018.

27 – ماريا ستافروبولو ، حماية اللاجئين في أوروبا :أحان الوقت لإجراء تعديل جذري؟ ، وجهة الوصول :أوروبا ، **نشرة الهجرة القسرية** - مركز دراسات اللاجئين ، العدد 51. 2016.

28- محمد حمشى ؛ **الحوار والمنتدى الرابع و الخامس فى علم العلاقات والسياسات الدولية : محاولة دمج واستخدام نظرية العقد داخل محتوى العلاقات الدولية**؛ رسالة دكتوراه فى تخصص الشئون والعلاقات الدولية ؛ جامعة باتنه رقم 1 ؛ بالعاصمة الجزائر ؛ فى عام 2017.

29- د. محمد فؤاد الحوامدة ود. فواز أيوب المومنى (محرران) ؛ **الأمن الإنسانى : أدوار وأنماط تدخل المنظمات الدولية وسياسات الدول المضيفة للاجئين** ؛ معهد بحوث اللاجئون والفارون من الصراعات المسلحة ؛ الأكاديمية الجامعية باليرموك ؛ عمان بالأردن ؛ 2018 .

30- محمد ولد دده؛ **التجزئة السياسية العربية والأمن القومي العربي**؛ مؤسسة خالد الحسن مركز الدراسات والأبحاث، العدد الأول النصف الأول 2013.

31- مركز البديل ، **اللأجئون الفلسطينيون والحصول على معاملة مساوية للاجئين العرب واليهود**؛ أكتوبر 2012.

32- د. مصطفى علوي، "ملاحظات حول مفهوم الأمن"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، **مجلة النهضة**، العدد 5، أكتوبر 2000.

33- موقع مكتبة حقوق الانسان بجامعة مينسوتا الأمريكية على شبكة المعلومات الدولية الانترنت :
http://hrlibrary.umn.edu/arab/b082.html

34- موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ؛ مفاهيم أمنية : الأمن الموسع باري بوزان – على شبكة المعلومات الدولية على الانترنت:
-https://www.politics-dz.com/%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B3%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D9%88%D8%B2%D8%A7%D9%86/ 5/12/2020.

35- ميثاق دشر؛ " المدرسة الواقعية: بحث في الأسس والأصول العملية للمدرسة المعاصرة فى

الواقعية : قراءة في مساهمات الفكر السياسي الامريكي الراهن"؛ **مجلة أسرة البيت بجامعة آل البيت بالأردن**، العدد 20 ، الصادر فى يوليو 2018 .
https://abu.edu.iq/research/articles/13792

36- هشام فهيم خليل، **مشكلة اللاجئين في أفريقيا وأثرها على علاقات إثيوبيا بكل من الصومال والسودان**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيّة، جامعة القاهرة، القاهرة، 1991.

37- د. نادية سعد الدين ؛ التدخل فى شمال سوريا واستراتيجية تركيا الإقليمية ؛ **مجلة السياسة الدولية** ؛ العدد 212 ؛ أبريل 2017.

38- نورالدين بيدُكان؛ الاستجابة الأوروبية لأزمة اللاجئين السوريين؛ **مجلة العلوم السياسية والقانون**؛ العدد 12 ؛ المجلد الثانى؛ المركز الديمقراطي العربي-ألمانيا-برلين؛ نوفمبر 2018.

ثانيا المراجع الأجنبية :

1- Aaron Y. Zelin, The Islamic State in Syria After the U.S. Withdrawal , **POLICYWATCH**, NO. 3203 October 23, 2019 .
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-islamic-state-in-syria-after-the-u.s.-withdrawal
2- Anthony M. Messina, Securitizing Immigration in the Age of Terror, **World Politics ,** Volume 66 , Issue 03 , July 2014.
3- Barry Buzan, Ole Waever, and Jaap de Wilde, Security: **A new Framework for Analysis**, Boulder: Lynne Rienner Publishing, 1998.
4- Charles Thépaut, Another Painful Compromise on Humanitarian Assistance in Syria, **POLICYWATCH** , NO.3347, July 14, 2020 :
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/another-painful-compromise-on-humanitarian-assistance-in-syria
5- David Pollock, Tamar Hermann, and Ghaith al-Omari, Palestinians and the Two-State Solution: Hard Data on the Hardest Questions , **POLICYWATCH, NO. 3355 ,** July 2020.
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/palestinians-and-the-two-state-solution-hard-data-on-the-hardest-questions
6- David Makovsky, Basia Rosenbaum, and David Patkin, Israel Expands West Bank Settler Units: Where Demography Meets Geography**,** **POLICYWATCH , NO.3398 ,**October 2020.
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/israel-expands-west-bank-settler-units-where-demography-meets-geography
7- Fabrice Balanche , Latest Battle for Idlib Could Send Another Wave of Refugees to Europe **, POLICYWATCH , NO. 3259,** February 10, 2020 :
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/latest-battle-for-idlib-could-send-another-wave-of-refugees-to-europe
8 - Heavy Nala Estriani , The Syrian Refugees in Lebanon: Moving Towards Securitization , **JURNAL HUBUNGAN INTERNASIONAL**, VOL. 7, NO. 2 / OKTOBER 2018 - MARET 2019.
9- Ido Levy, Keeping Down a Diminished Islamic State**:**The Prospect of an October Surprise Attack, **POLICYWATCH, NO. 339**. October, 2020.
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/keeping-down-a-diminished-islamic-state-the-prospect-of-an-october-surprise
10 - James C. Hathaway, Michelle Foster, **The Law of Refugee Status**, Cambridge University Press, 2 edition, August, 2014.
11- Jonathan Kirshner, (ed.). **Globalization and National Security**, New York, Routledge. 2006.
12- Joost R. Hiltermann, "Israel's Strategy to Break the Uprising." **Journal of Palestine Studies** 19, no. 2 .1990 doi:10.2307/2537415.
https://www.jstor.org/stable/2537415

13- Klepp, Silja. 2010. "A Contested Asylum System: The European Union between Refugee Protection and Border Control in the Mediterranean Sea."**European Journal of Migration and Law no.** 12.2020.
14- Michael C. Williams, Words, Images, Enemies, Securitization and International Politics, **International Studies Quarterly** , Volume 47, Issue 4, December 2003.
15- Michael Humphrey, "Migration, Security, and Insecurity," **Journal of Intercultural Studies**, 34, No. 2 .2013.
https://www.newsdeeply.com/refugees/community/2019/02/13/how-migration-dealslead-to-refugee-commodification .
16- Ole Wæver , Barry Buzan, Morten Kelstrup, and Pierre Lemaitre, **Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe**, London: Pinter Publishers, 1993.
17-Paul Viotti , Mark V.Kauppi, **International Relations Theory : Réalism pluralism Globalism and Beyoud** . Boston: Allynand Bacon , 1997 .
18-Reiss Kuczera, **U.S. REFUGEE POLICY IN THE ERA OF HOMELAND SECURITY: A COMPARATIVE GOVERNMENT ANALYSIS,** NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL MONTEREY, CALIFORNIA.2017.
19- Ronnie D. Lipschultz, (ed.), **On Security** , New York, NY: Columbia University Press, 1995 .
20-Ronnie Olesker,. "National Identity and Securitization in Israel." **Ethnicities**,VOL. 14, No. 3. 2014. http://www.jstor.org/stable/24735538.
21- Scott Burchill, **The National Interest in International Relations Theory,**(NEW YORK. PALGRAVE MACMILLAN . 2005.
22- Thierry Balzacq,. "The Three Faces of Securitization: Political Agency, Audience and Context",**EUROPEAN JOURNAL OF INTERNATIONAL RELATIONS**, Volume 11 , Number 2; 2005.
23-Tsourapas, Gerasimos. "How Migration Deals Lead to Refugee Commodification." **News Deeply**, February 13, 2019.
24- Valentina Ranaldi, **REFUGEES AND NATIONAL SECURITY IN THE EUROPEAN CONTINENT:INDIVIDUAL AND INTEGRATED STRATEGIES** , PhD, University of Rome "La Sapienza", May 2016: https://www.researchgate.net/publication/301695255 .